

الرؤية الجيوسياسية في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية وتأثيرها في الدول الهشة (العراق عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ أنموذجاً)

د. وداد حماد مخلف

جامعة الأنبار- كلية التربية للبنات

المستخلص

انطلق البحث الحالي من إشكاليات تحددت حول تأثير البعد الجيوسياسي في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عصر العولمة وهل للبيئة الجيوسياسية الهشة تأثير مساعد في انتشارها . وقد هدف البحث الى التعرف على ابعاد الجريمة المنظمة عبر الوطنية و على تأثير المنظور الجيوسياسي في الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وقد اهتم البحث بالتعريف بالجريمة المنظمة وفق ابعاد متعددة قبل وضع منظور جيوسياسي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والتعرف على انماطها وأسباب انتشارها ، ثم تحديد كيفية انتشارها في الدول الهشة ، ليتم اختيار نموذج البحث العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣ ودراسة حالة الانتشار لأنماط الجريمة المنظمة فيه وتحليل عوامل انتشارها ليتم التوصل الى عدد من الاستنتاجات حول الموضوع وكان أهمها ؛ ان لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية بُعد جيوسياسي فاعل ينظر اليه من خلال ارتكابها وتأثيرها في اكثر من دولة، وان الدول الهشة هي بيئة مساعدة لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية لاسيما وان تلك الدول معرضة لارتفاع نسب الفساد السياسي والإداري فيها، ثم تم وضع عدد من التوصيات التي تخص موضوع البحث.

الكلمات المفتاحية : الرؤية الجيوسياسية، الجريمة المنظمة، الدول الهشة.

**The geopolitical vision of the transnational outer space
organization and its impact on fragile states
(Iraq after the American in 2003 as a model)**

Dr. Wedad Hammad Mukhlef

University of Anbar - College of Education for Girls

edw.werty.2000@uoanbar.edu.iq

Abstract

The current research started from problems identified about the impact of the geopolitical dimension on the spread of transnational organized crime in the era of globalization, and does the fragile

geopolitical environment have a conducive effect on its spread. The research aimed to identify the dimensions of transnational organized crime and the impact of the geopolitical perspective on transnational organized crime. The research was concerned with defining organized crime according to multiple dimensions before developing a geopolitical perspective on transnational organized crime and identifying its patterns and reasons for its spread, then determining how it spread in fragile countries, so that the research model was chosen Iraq in the period after the American occupation of it in 2003 and to study the case of the spread of organized crime patterns In it and analyzing the factors of its spread in order to reach a number of conclusions on the subject, the most important of which were; The spread of transnational organized crime has an effective geopolitical dimension that is seen through its perpetration and its impact in more than one country, and that fragile states are a conducive environment for the spread of transnational organized crime, especially since those countries are prone to high rates of political and administrative corruption in them. Then a number of recommendations related to the research topic were developed.

Keywords: Geopolitical vision, organized crime, fragile states.

المقدمة:

مثلت الجريمة المنظمة في الوقت الراهن تحدياً أمنياً وسياسياً واقتصادياً خطيراً ليس على مستوى الدولة فحسب بل تهديداً للأمن العالمي واستقرار المجتمعات حول العالم ، لاسيما مع اختلال موازين القوى في النظام العالمي وتغيرها المستمر في ظل ظاهرة العولمة واستمرار تداعياتها المختلفة ومن بينها التداعيات الجيو سياسية التي اثبتت تأثرها المستمر في العقود الثلاث الأخيرة ، حيث عجزت فيه الحكومات أمام تحديات العولمة في التصدي لظاهرة انتشار الجريمة المنظمة التي تحولت الى ظاهرة عبر وطنية بسبب فتح الحدود (لاسيما في الاتحادات الاقتصادية) ، والتبادل السريع للأموال عبر المصارف العالمية ، فضلاً عن سرعة تبادل المعلومات عبر الشبكات الحديثة للاتصالات .

وبالرغم من الاتفاقيات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية الا انها ما زالت تنمو وتتفاعل، وتبحث منظماتها عن بيئة حاضنة تساعد على انتشارها عبر الحدود الوطنية

للدول، ولذلك فقد وجدت تلك المنظمات ضالتها المنشودة في الدول ذات الطبيعة الجيوسياسية الهشة التي تتعرض لظروف تغييرات جذرية في أنظمتها السياسية او الاقتصادية، وتتفشى فيها ظاهرة الفساد السياسي والإداري مما يسمح لتنامي ظاهرة الجريمة المنظمة واتساعها في هذه البيئات غير المستقرة في ظل تباين الرؤى في وحداتها الاجتماعية وسيادة حالة عدم اليقين بين افرادها.

وفي البحث الحالي يتم التعريف بالجريمة المنظمة وفق ابعاد متعددة قبل وضع منظور جيوسياسي للجريمة المنظمة عبر الوطنية والتعرف على انماطها وأسباب انتشارها قبل ان يتم تحديد كيفية انتشارها في الدول الهشة ، ليتم اختيار نموذج البحث العراق في فترة ما بعد الاحتلال الأمريكي له عام ٢٠٠٣ ودراسة حالة الانتشار لانماط الجريمة المنظمة فيه .

مشكلة البحث :

بالرغم من تنامي ظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العقود الثلاث الأخيرة الا ان البعد الجيوسياسي في تلك الظاهرة ظل غامضاً وغير محدداً في الدراسات السابقة ، لذلك فان البحث يمكن صياغتها في التساؤلات الآتية:

ما مدى تأثير البعد الجيوسياسي في انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في عصر العولمة ؟ وهل للبيئة الجيوسياسية الهشة تأثير مساعد في انتشارها؟

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي للإجابة على تساؤلات المشكلة والوقوف على الجوانب العلمية لتفسيرها وتحليلها وفق المنهجية الجغرافية المعتمدة

فرضية البحث:

يسعى البحث الى اثبات فرضية مفادها (ان نشوء واقع جيوسياسي هش يساعد في انتشار الجريمة المنظمة في ظل فساد سياسي واداري)

أهمية البحث:

شكلت الجريمة المنظمة تهديدا مباشرا للأمن والاستقرار السياسي اذ تعد محركا للعديد من التحديات الجيوسياسية في دول العالم ،منها انتشار البطالة وعدم المساواة المجتمعية حيث تكون بيئة خصبة لتلك الجرائم مما استدعي بعض الدول الى وضع اليات ووسائل لمكافحة الجرائم المنظمة وان كانت الضوابط القانونية على الحدود الجغرافية لا يعزز من قدرة البلد

على الحد من هكذا جرائم التي تدار من قبل سياسات الدول الكبرى .ويهدف البحث الى ما يأتي:

١. التعرف على ابعاد الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
٢. التعرف على تأثير المنظور الجيوسياسي في الجريمة المنظمة عبر الوطنية.
٣. تحديد مدى انتشار الجريمة المنظمة في الدول الهشة.

هيكلية البحث:

تضمن المبحث الأول التعرف على ماهية الجريمة المنظمة واستكشاف ابعادها الجيوسياسية وانماطها وأسباب انتشارها بينما تضمن المبحث الثاني انتشار الجريمة المنظمة في الدول الهشة ومن ضمنهم العراق خصوصا بعد عام ٢٠٠٣ وما خلفه الاحتلال أنواع الجرائم التي باتت مستشرية في أوساط المجتمع العراقي.

المبحث الأول : الجريمة المنظمة عبر الوطنية واستكشاف ابعادها

أولا : ماهية الجريمة المنظمة عبر الوطنية

يختلط كثيرا في الأذهان المفهوم الحقيقي للجريمة المنظمة بكثير من صور الجريمة التي ترتكب بطريقة متقنة ومخططة ، فيطلق البعض على جميع تلك الصور اسم الجريمة المنظمة ، ولكن الواقع إن تعبير الجريمة المنظمة ينصرف إلى نوع واحد من الإجرام الذي يركز على الصفة المؤسسية والتي من لوازمها الاستمرارية (السيلاوي، ٢٠٠٩: ٢٢٦).

من جهة أخرى فيمكن التصور أن الجرائم المنظمة عبر الوطنية والجرائم الدولية مترادفتين ، ولكنهما في الواقع مختلفتين تماما ولا ينبغي الخلط بينهما، فبينما تتطوي الجريمة الدولية على العلاقة بين الدول ، فان الجريمة المنظمة العابرة للحدود تتعلق بالتنسيق بين مجاميع متنوعة من الجهات الفاعلة كالدول والمنظمات الخاصة والأفراد، وبينما تشمل الجرائم الدولية التعامل بين حكومة دولة ما وحكومة دولة أخرى ، أو عدة دول ، فإن فئة الجريمة العابرة للحدود تشمل الأنشطة التي تتجاوز الحدود الوطنية دون تدخل مباشر من الحكومات الوطنية ، حيث تُستخدم "الجريمة المنظمة عبر الوطنية" للإشارة إلى شكل من أشكال الإجرام يمثل ظهور شبكات إجرامية تعمل بشكل مستقل عن الدولة (36: 2013, Zabyelina).

بينما تشير الجريمة الدولية الى انها" سلوكاً ارادياً متعمداً في الغالب يصدر عن شخص طبيعي او مجموعة من اشخاص لحسابهم الخاص او لحساب دولة بمساعدة ورضاء وتشجيع

منها ، ويمثل اعتداء على مصلحة دولية يوليها القانون الدولي الجنائي عنايته ويحرص على معاقبة مقترفيها ، فالجريمة الدولية مثلما ترتكب من شخص طبيعي لصالح دولة او بمساعدة او رضاء وتشجيع منها فقد يرتكبها الشخص ابتغاء مصلحة مادية لنفسه ولكن بمساعدة الدولة او رضائها او تشجيع منها ومن شأنه ان يمثل اعتداء على مصالح دولة ما او المجتمع الدولي (الدركزلي ، ٢٠١٦ : ٤٧٧).

وعرفت منظمة الامم المتحدة جماعة الجريمة المنظمة على انها "جماعة ذات هيكل تنظيمي مؤلف من ثلاثة اشخاص او اكثر موجودة لفترة من الزمن وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحد او اكثر من الجرائم الخطيرة او الافعال المجرمة من اجل الحصول بشكل مباشر او غير مباشر على منفعة مالية او منفعة مادية اخرى " (اتفاقية الامم المتحدة للجريمة المنظمة - بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم (٢٥ الدورة ٥٥ عام ٢٠٠٠) المادة (٢ / أ) .

ويمكن تحديد خصائص الجريمة المنظمة بما يأتي (Zabyelina, 2013: 32):

- (أ) تشجيع الفساد وممارسة العنف الممنهج ؛
- (ب) تداول السلع والخدمات غير المشروعة (الملموسة وغير الملموسة) ؛
- (ج) ارتفاع معدلات أرباحها الاقتصادية أو الاجتماعية / السياسية.

ثانيا : ابعاد مفهوم الجريمة المنظمة

ما يزال مفهوم الجريمة المنظمة يشكل معضلة بحثية لاسيما إذا تم تعريفه بشكل عام، كما قد يكون تحديد ملامح المفهوم غير فعال أو غير متوافق مع القواعد والمبادئ الدستورية للدولة ، بل وقد تصبح مُسيئة لها ، ومن جهة أخرى يلاحظ ان تعريف الجريمة المنظمة ما يزال محدوداً للغاية بالرغم من تسارع التطورات والأحداث الهامة المتسارعة في عالم اليوم (Hauck & Peterke, 2010: 409).

يبين علماء الجريمة ان طبيعة الجريمة المنظمة تتمحور حول ثلاثة محاور: (النشاط، التنظيم، الحكم)، وبعبارة أخرى فان الطبيعة الأساسية للجريمة المنظمة تركز على النشاط الإجرامي، و التنظيم الإجرامي، والحكم غير القانوني لها، لذلك يُنظر إلى الجريمة المنظمة على أنها نوع محدد من النشاط الإجرامي، وان ما يجعلها جريمة ذات طابع تنظيمي هو إما طبيعة هذه الأنشطة أو المجرمين الذين يقفون وراءها، بسبب مستوى معين من التعقيد

والاستمرارية والتخطيط ، مع مستوى معين من الضرر (Lampe, 2016: 22). فقد يرتكب الأفراد والجماعات جرائم توصف بأنها جريمة منظمة، وما هي إلا جرائم عادية تنص عليها معظم القوانين العقابية وتضع لها عقاباً، فجرائم الحريق والعمد والقتل والاعتداء وتجارة الجنس وغسيل الأموال والقرصنة وغيرها من الجرائم كلها تعد جرائم عادية تعاقب عليها القوانين، إلا أنها أصبحت الآن توصف بأنها جرائم منظمة متى تم تنفيذها بواسطة جماعات منظمة أو في ظروف تكشف ما ورائها جهات يخشى بأسها (السيلاوي، ٢٠٠٩: ٢٢٥).

وبصورة عامة فإن الجريمة المنظمة وصفت بأنها الظاهرة الإجرامية حين يكون خلفها جماعات معينة تستخدم العنف أساساً لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح وقد تتخذ من الإقليم الوطني صعيداً لنشاطها الإجرامي أو قد تختار ممارسة أنشطتها عبر الوطنية أو تكون لها صلات بمنظمات مماثلة في دول أخرى (عبدالرزاق ، ٢٠١٠ : ١٩١).

ووفق منظور شامل يُنظر إلى الجريمة المنظمة بأنه انتساب مجموعة منظمة من الأفراد على أساس منتظم وطويل الأمد من أجل تحقيق مكاسب من خلال الأنشطة غير المشروعة أو أسواق غير شرعية، ويمكن أن تكون هذه المجموعة محلية أو وطنية أو عبر وطنية بطبيعتها ، وتحافظ على وجودها باستخدام العنف والتهديد ؛ فضلاً عن فساد المسؤولين، ويلاحظ تأثيرها على المجتمع والسياسة والاقتصاد (Dudley, 2016: 9).

لذلك يلاحظ أن مفهوم الجريمة المنظمة قد يتشعب من خلال أبعاد متنوعة ، وجاءت تعاريفها متعددة التوجه بحسب توجه الباحثين والمختصين ، ففقهاء علم الاجتماع رأوا في نشاط الجريمة المنظمة "على أنها مجموعات انسانية مشكلة ومتسلسلة نظاماً ، تهدف إلى ضمان التعاون والتنسيق بين أعضائها لتحقيق أهداف غير مشروعة " (الصمادي، ٢٠١٦ : ١٠).

ووفقاً للمنظور الاجتماعي ، فإن المجتمعات الغير منظمة اجتماعياً هي أقل قدرة على مقاومة توغل مجموعات الجريمة المنظمة غير الشرعيين (Robinson, 2006 : 22). كما أن أنه في حالة عدم وجود دولة قوية وشرعية ، يمكن لمجموعات الجريمة المنظمة الاستيلاء على المناطق والقطاعات وتحييد الرقابة الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية لمنع الترويج غير المشروع لأنشطتها (Kleemans, 2018: 4). ويجب التأكيد بأنه من المهم اعتبار الجريمة المنظمة ظاهرة اجتماعية ولا يمكن اختزالها في المنظمات الإجرامية ، إذ أن نمو أنشطة الجريمة المنظمة ليست مستقلة أو منفصلة عن المجتمع ، إذ أنها تتشابك مع

الأنظمة الاجتماعية والأنظمة الفرعية التي لها تأثير على السياسة والاقتصاد وسياسات الدول (Office on drugs and crime,2006:4).

ويمكن القول ان تداعيات وباء COVID-19 التي كان لها آثار عميقة على المجتمع والاقتصاد، قد بينت تأثير الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية و السياسية على شكل الجريمة المنظمة وانتشارها، اذ ان إعادة تشكيل المعايير الاجتماعية والاقتصادية في جميع أنحاء العالم قد اثر على كيفية عمل الشبكات الإجرامية، وكذلك طبيعة استجابات إنفاذ القانون لها، وتوضح ذلك من خلال ما يأتي (Global Initiative Against Transnational Organized Crime,2020:3):

١. تم تقييد بعض أنشطة الجريمة المنظمة من خلال تدابير التباعد الاجتماعي وقيود السفر ، وقد تستغرق وقتاً لإعادة تكوين نفسها.
٢. مع تحول انتباه أجهزة الامن وواضعي السياسات إلى أماكن أخرى ، فان الجماعات الإجرامية سرعان ما استغلت هذه الفرصة لتوسيع نطاق أنشطتها.
- ٣ - استغلت عصابات الجريمة المنظمة التي كان بعضها ومنذ فترة طويلة جزءا لا يتجزأ من قطاع الصحة فرصاً جديدة لنشاطاتها في هذا القطاع.
٤. ظهرت الجريمة السيبرانية بسرعة كمجال خطر يمكن أن يكون له آثار طويلة الأجل على نمو الأسواق الإجرامية.

ووفق ما تقدم فان علماء القانون يميلون الى التأكيد على ضرورة " تحديد تعريف الجريمة المنظمة لأسباب منطقية، على اعتبار أن ردع الجريمة المنظمة غالبا ما يقتضي تبني إجراءات قانونية قد تتعارض مع الضمانات الأساسية لحقوق الانسان كالحق في الخصوصية أو حرية الاتصال، وبدون تعريف يوجه تطبيقه الصحيح، ولا يؤثر في أنشطة الأفراد والمجموعات التي لا تمثل الجريمة المنظمة ، و لا تشكل تهديدات خطيرة للأمن العام ، فانه يفقد أهميته ، فضلا عن ذلك فإن تعريف الجريمة المنظمة يسهل عمل مؤسسات إنفاذ القانون من خلال منحها تركيزاً أوضح مما يؤدي إلى زيادة فعاليتها ، وتجنب الهدر البشري والمالي" (Hauck & Peterke ,2010: 409).

فيما نحى علماء الاقتصاد منحى آخر حينما شخصوا الجريمة المنظمة كنتيجة لـ (فشل الدولة أو فشل الاقتصاد) وقد انصب تركيزهم على الدور الذي تلعبه الجريمة المنظمة

في الاقتصاد و السياسة والحياة الاجتماعية للمجتمعات، وكيف يتم منع المجندين المحتملين للانضمام إلى تنظيمات الجريمة المنظمة ومحاولة استقطابهم في المؤسسات الاقتصادية للمجتمع (9: Dudley, 2016). ذلك ان الاقتصاديون ينظرون الى منظمات الجريمة المنظمة بانها منظمات إنتاجية، والمقصود من هذا الوصف هو إظهار حقيقة أن الانخراط في اعمال الجريمة المنظمة ، فكراً وتنظيماً وتخطيطاً وتنفيذاً، هو عمل له تكاليفه المباشرة وغير المباشرة، تتحملها المنظمات الاجرامية (المتمثلة في الجهود والأموال المبذولة فيها، كما أن لها فوائدها لتلك المنظمات والمتمثلة في الآثار السياسية والإرباك الأمني الذي يحدثونه) (الشهراني، ٢٠١٤: ٣٧).

ويبدو ان المتغيرات البيئية الاجتماعية والاقتصادية والديموغرافية يمكن من خلالها تطوير منظوراً جغرافياً للجريمة المنظمة يدرس الاختلافات المكانية في توزيع الجرائم والسلوك الإجرامي أو الخوف من الجريمة ، ومحاولة تفسير ذلك في ضوء دراسة التوزيع المكاني لوقوعات الجريمة والتنظيم الاجتماعي والحضاري للسلوك الإجرامي من منظور مكاني (الدويكات و الفصيل، ٢٠١٠ : ٥٩٦). إذ ان الإحساس بالمكان يعني النظر إليه على انه أكثر من نقطة على الخريطة أو مجرد موقع و إنما ما يحيط بالمكان من خصائص مادية أو ثقافية و اجتماعية ، فمن يتأمل في جغرافية الجريمة يكتشف انه مرآة تعكس الواقع المحلي الذي يمكن من خلاله التنبؤ بعدد من المؤشرات في المجتمع (شوبة، ٢٠٠٧: ١٨٣). وعموماً فانه يمكن القول ان الجريمة المنظمة هي جريمة متنوعة ومعقدة ومن الأنشطة الاجرامية والعمليات السريعة واسعة النطاق تتعلق بالعديد من السلع والخدمات غير المشروعة تهيمن عليها عصابات بالغة القوة والتنظيم وتضم آلاف المجرمين من الجنسيات المختلفة وتتم بقدر كبير من الاحتراف والاستمرارية وقوة البطش وتستهدف تحقيق الربح المالي واكتساب القوة والنفوذ باستخدام أساليب عديدة ومختلفة (الحماوي وعبدالرحمن ، ٢٠٢٠ : ٥٣).

ثالثاً : المنظور الجيوسياسي للجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

تُعد الجريمة ظاهرة جغرافية لها ارتباطات مكانية و زمانية تسهم فيها مجموعة عوامل تكسبها صيغتها النهائية التي تكشف عن الارتباطات أو العلاقات المعقدة للسلوك الإجرامي في صيغته النهائية (الدويكات و الفصيل، ٢٠١٠ : ٥٩٦). حيث تسهم جغرافية الجريمة في

فهم المشكلات الاجتماعية والحضرية، فتصبح بذلك وسيلة إرشادية توجيهية، تبرز إبداع الجغرافي في دراسة البيئة المحلية كحصيلة مكانية للنظام الاجتماعي، لتساعد بوضع السياسات الأمنية والجنائية والتنمية (شوبة، ٢٠٠٧: ١٨٤). بينما تمثل الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية اليوم المنظور الجيوسياسي المتوازن بين التشريعات القائمة على القيم والأخلاق والرغبة الانسانية، وبين نشاطات المنظمات الاجرامية وتحديدها لعمليات الحظر الوطني والاممي مستغلة تطورات التكنولوجيا والاتصالات (Gomez, 2013: 153). بل ان هناك من يرى في الجريمة المنظمة انها أصبحت اليوم من أهم العوامل الجيوسياسية التي توجه القرية العالمية من خلال : ١) ان التقنيات الجديدة قد جعلت إنجازات الحضارة البشرية في جميع المجالات في متناول الجميع تقريباً، ٢) أصبحت الإنجازات المختلفة في مجال الديمقراطية مثيرة للاهتمام من قبل الجميع ويتطلعون الى تلمسها، مهما كانت القيمة الفعلية للديمقراطية المتحققة ، ٣) ان الآثار الجانبية للعولمة تتوسع وتتواصل بشكل متسارع واكثر من أي شيء آخر، ومن اهم تلك الآثار الجانبية هي الجريمة المنظمة والفساد (Grahovac, 2012 :80).

ومن الواضح ان التحولات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي شهدتها العالم خلال السنوات الاخيرة قد كان لها تأثيراتها على الجريمة المنظمة التي أخذت بدورها ابعادا مختلفة في ظل العولمة ، وبالتالي احتلت مداها الواسع في اطار النظام العالمي الجديد أحادي القطب وذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي سابقا (الصمادي ، ٢٠١٦ : ٦).

فيما يتعلق بالتأثيرات الاجتماعية، فان العولمة أحدثت بعض الآثار السلبية، فلم يكون رابحين منها فقط ، بل ولدت خاسرين أيضاً ، وتسببت العولمة في زيادة عدم المساواة والفقر للكثيرين في جميع أنحاء العالم ، مما ادى إلى انخراط بعض الافراد في الجريمة المنظمة والأنشطة الإجرامية ، ويرجع ذلك أساساً إلى الافتقار إلى الفرص والتفاوت الشديد في توزيع الدخل (Gachúz, 2016 :2).

وبالنسبة للتأثيرات الاقتصادية فبينما حفزت العولمة النمو الاقتصادي والتنمية في مواقع عديدة من العالم ، فانها وبحسب المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ٢٠١٠ " قد أتاحت أيضاً فرصاً جديدة للجريمة كي تزدهر ، وعلى وجه التحديد فإن الجريمة المنظمة التقليدية قد تنوعت ، وانتقلت إلى العالمية ووصلت إلى

أبعاد اقتصادية كلية، اذ ان الحصول على السلع غير المشروعة يتم في قارة ، والاتجار بها عبر قارة أخرى ، وتسويقها في قارة ثالثة، وبالتالي عملت الجريمة المنظمة في تغذية الفساد ، وتسقلت إلى الأعمال التجارية والسياسة و عملت على إعاقة التنمية)

(Zabyelina ,2013 :29)

ومع بداية عقد التسعينات من القرن الماضي ومع التطورات المتسارعة في مجال الاتصالات والثورة المعلوماتية - الرقمية التي أدت إلى عولمة الجريمة فان الجريمة المنظمة عبرت الحدود الوطنية مستفيدة من سعي الشركات المتعددة الجنسية لمضاعفة أرباحها و تقليل ما يعترضها من مخاطر ، حيث أصبحت الهياكل السياسية و الاجتماعية و الأمنية ضعيفة و فاسدة من خلال تغلغل الجريمة المنظمة فيها (الياسري ، ٢٠١٥ : ٢٥٦). وبينما سهلت العولمة التجارة الدولية وتبادل السلع فأنها قد زادت من صعوبة تنظيم الأنشطة الأخرى ومن بينها تجارة البضائع غير المشروعة وإنفاذ القوانين التي تهدف إلى وقفها (Gachúz, 2016 :3). وأصبحت الجريمة المنظمة ترتكب من قبل مجموعة من محترفي الاجرام من مختلف الجنسيات وهم ما يطلق عليهم بالعصابات الدولية وينفذون جرائمهم على نطاق عالمي دون التقيد بحدود دولة ما وبالتالي فإن الجريمة المنظمة لا ترتكب من فرد واحد كما في الجريمة الدولية كما لا تساهم الدولة في ارتكابها مع الفاعل كما في الجريمة الدولية ايضا ويلاحظ ان الجريمة الدولية قد ترتكب على نحو منظم وقد تقع دون تنظيم في حين الجريمة المنظمة من خصائصها الرئيسية هو التنظيم والاحترافية في العمل وكما هو واضح من تسميتها فإنها تتبع التنظيم في كل عمل ودور يمارسه الجناة فيها (الدركزلي ، ٢٠١٦ : ٤٨٠).

وبالتالي فقد باتت ظاهرة الجريمة المنظمة في شكلها الجديد تتمثل في السيطرة على التجارة الدولية وإخضاعها للممارسات غير القانونية حتى أصبحت المعاملات التجارية المشبوهة بين عصابات الجريمة المنظمة في الصين واليابان وتايلاند والولايات المتحدة تشكل حوالي (٨٠ %) من حركة التجارة في المحيط الباسيفيكي، حيث تعد هذه البلاد مصدرا للمواد المخدرة التي تجد أسواقا كبيرة في الولايات المتحدة وغرب أوروبا ، كما اقترنت المعاملات التجارية لعصابات الجريمة المنظمة بالإتجار غير المشروع في المخدرات والسلاح

والمعلومات السياسية والتقنية ، حيث بلغت قيمتها الرسمية ما يعادل (٢١٠) مليار دولار عام ١٩٩٢ م (السيلاوي، ٢٠٠٩: ٢٢٩).

ومع انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية فقد تم تصنيفها إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي توفير البضائع غير المشروعة، وتوفير الخدمات غير المشروعة ، وإساءة استخدام الأعمال المشروعة ، وضمن كل فئة من هذه الفئات هناك جرائم أكثر تحديداً ، فتوفير السلع غير المشروعة هي فئة من فئات الجريمة المنظمة التي تقدم منتجات معينة لا يمكن الحصول عليها من خلال القنوات المشروعة مثل بيع وتوزيع المخدرات ، اما توفير الخدمات غير المشروعة فينتطوي على محاولة تلبية الطلب على امور غير مشروع كتهريب الجنس والمقامرة ، اما فئة إساءة استخدام الأعمال المشروعة فتتضمن جريمة الغش في عمليات التأمين، جرائم الفساد في الحياة السياسية ورشوة الموظفين (Albanese,2004: 17).

وقد أصبحت فئات الجرائم المنظمة العابرة للحدود الوطنية تُعبر عن الحالات التي يعبر فيها النشاط الإجرامي الحدود، وليصبح مصطلح (الجريمة المنظمة عبر الوطنية) من خلال انماطه المختلفة العابرة للحدود الوطنية تعبيراً عن توافر الفرص للمنظمات الاجرامية يكون منشئها البلد موضوع البحث والمتوجهة إلى خارجه ، مع وجود صلات أجنبية لتلك المنظمات (كيمب، ٢٠١٢: ٥) .

وتحدد دراسة (Zabyelina, 2013: 31) وقوع الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الأحوال التالية:

- أ) ارتكبت في أكثر من دولة ؛
- ب) ارتكبت في دولة واحدة ، لكن جزءاً كبيراً من إعدادها أو تخطيطها أو توجيهها أو مراقبتها يحدث في دولة أخرى ؛
- ج) ارتكبت في دولة واحدة ولكن ضلعت فيه جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة واحدة ؛
- د) ارتكبت في دولة ولكن لها آثار كبيرة في دولة أخرى.

ومع تصاعد وتيرتها فان ما ينتج عن الجريمة المنظمة عبر الوطنية ملايين الضحايا سنوياً ، فضلاً عن كونها تشكل تهديد للأمن والسلم المجتمعي وتعمل على تقويض التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والمدنية للمجتمعات على الصعيد العالمي ، وتقوم

بها منظمات الجريمة عبر الوطنية في سلوك غير قانوني لأنشطة عبر الحدود الوطنية من خلال توفير البنية التحتية أو الدعم اللوجستي والموارد الأخرى والخدمات لشبكات الجريمة المنظمة ، و عن طريق استغلال المؤسسات القانونية (مثل البنوك والهيئات الحكومية أو البنية التحتية للنقل) لغسل الأموال أو تزوير المستندات أو تهريب البضائع (Associates,2020 :1) .

رابعاً: أنماط الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية

بعد تعاظم مخاطر الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عقدت منظمة الامم المتحدة مؤتمرها التاسع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين المنعقد في القاهرة عام ١٩٩٥ اذ اكد انتشار ظاهرة الجريمة المنظمة في مختلف انحاء العالم ودعا الى ضرورة وضع الخطط والسياسات وتوسيع التعاون والبحث في مجال الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية ومكافحتها بكل الوسائل (مؤتمرات للأمم المتحدة) .

وقد أدرجت الأمم المتحدة عدة فئات من الجريمة المنظمة عبر الوطنية: غسيل الاموال، الأنشطة الإرهابية ، سرقة القطع الفنية والثقافية ، سرقة الملكية الفكرية ، الاتجار غير المشروع بالأسلحة ، اختطاف الطائرات ، القرصنة البحرية ، اختطاف الأراضي ، الاحتيال في التأمين ، الجرائم الإلكترونية ، الجرائم البيئية ، الاتجار بالأشخاص ، تجارة الأعضاء البشرية ، الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، والإفلاس الاحتيالي ، والتسلل إلى الأعمال التجارية القانونية ، والفساد والرشوة للموظفين العموميين على النحو المحدد في التشريعات الوطنية ، والفساد والرشوة من مسؤولي الاحزاب والممثلين المنتخبين على النحو المحدد في التشريع الوطني ، والجرائم الأخرى التي ترتكبها الجماعات الإجرامية المنظمة (United Nations General Assembly 1995).

وسيتم توضيح اخطر أنواع الجريمة المنظمة على الصعيد الإقليمي والعالمي وكما

يأتي :

١- غسيل الأموال

هي العملية التي يتم فيها التصرف بالأموال الناتجة عن نشاط غير مشروع بطريقة تخفي مصدرها الأصلي كي تجعله مشروعاً عن طريق عدد من عمليات التحويل في الحسابات المصرفية ولكي تنجح في ذلك عليها اجراء عمليات متعددة ومعقدة وقد يتم تحويل

هذه الأموال من البنوك الداخلية الى البنوك العالمية ثم تجري البنوك الخارجية عملية تحويل أخرى للأموال عبر فروعها في العالم وبعد ذلك يقوم أصحابها بسحب أموالهم من البنوك لشراء الأراضي او المساهمة في شركات متعددة الجنسيات (صباح وعبدالحسين ، ٢٠١٦ : ١٧٤).

ووفقا لإحصائيات صندوق النقد الدولي فإن حجم تجارة غسيل الاموال يبلغ بين ٩٥٠ مليار دولار و ١,٥ ترليون دولار ، وهذا الرقم كفيل بحد ذاته بأن يضع الاقتصاد العالمي في مكان حرج . وتشير الدراسات الى ان ٧٠% من حجم الاموال المغسولة يأتي من تجارة المخدرات ، والباقي من أنشطة اخرى مثل تجارة السلاح والزئبق الابيض وتزييف العملات ، والاختلاس والسرقة ، والابتزاز ، والرشاوي الحكومية ، والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي وتشارك في عمليات غسيل الاموال المصارف المحلية والعالمية (حسن ، ٢٠١٨ : ٤٥٧).

ان جريمة غسيل الأموال تخفي في طياتها آثار الجريمة المنظمة والتي تكون آثارها مادية ومالية وما ينجم عنها من آثار على الاقتصاد الوطني برمته وكذلك المجتمع الإنساني ، فالعمل المصرفي والمالي في تطور مستمر من ناحية الربط الالكتروني العالمي بين البنوك أو من ناحية الوسائل البنكية المتسارعة في التطور وهذا ما ساهم في تسريع عمليات غسيل الأموال من خلال الشبكات الإلكترونية العالمية (عبدالرزاق، ٢٠١٠ : ١٩٩).

وقد ساهم إلغاء القيود على النظام المالي العالمي على نطاق واسع منذ تسعينات القرن الماضي في تسهيل عمليات غسيل الأموال لإخفاء الأرباح غير المشروعة للجريمة المنظمة، أي ان إلغاء الضوابط المالية قد افاد المنظمات الإجرامية عندما سمح لها بعملية غسيل الأموال من خلال الاندماج في النظام المالي الشرعي (Gachúz, 2016 : 3). فعلى سبيل المثال فوفقاً لنموذج أعدده مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة ، فان نحو ٣٠ في المائة من نسبة عائدات مبيعات الكوكايين على الصعيد العالمي غُسلت في الخارج في عام ٢٠٠٩. وخلصت دراسة أجريت في عام ٢٠١٦ استناداً إلى مقابلات مع مدانين بجرائم مخدرات في إيطاليا إلى استنتاج مماثل، مما يوحي بأن نحو ثلث الأموال التي ينفقها متعاطو الكوكايين يجري غسلها عبر الحدود (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ٩ : ٢٠١٧) .

٢- الأنشطة الإرهابية:

يرتبط إرهاب الجماعات بمجموعات إرهابية منظمة تقدم له الدعم المادي والمعنوي واللوجستي، وهذه الجماعات تكون خاضعة دائماً لقرارات و أوامر تلك المنظمات أو المجموعات الإرهابية، ويمتاز إرهاب المجموعات المنظمة باستمراريتها لأن أهدافه التي يسعى إلى تحقيقها كثيرة ، فما أن يتم تحقيق هدف معين حتى تنتقل إلى تحقيق هدف يليه، والنوع المنظم من الأنشطة الارهابية يديره ويشرف عليه دول أو مؤسسات غير منظورة ولها أهداف لا حصر لها (هبة الله، ٢٠١٠: ٨٧)

ومن جهة أخرى فان الجرائم المنظمة تعتمد على أساليب إرهابية في تنفيذها ، كما يمكن ان تعتمد الجرائم الإرهابية استراتيجيات وتكتيك الاجرام المنظم للحصول على التمويل المادي لعملياتها الإرهابية (العامري، ٢٠١٩: ٢٣٢).

وعموماً فان هذا النوع من الإرهاب يرتبط بقيادة على قدر بالغ من التخطيط والتنظيم والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن الأهداف التي تسعى إليها وتحديد زمان ومكان العمليات الإرهابية التي سيتم تنفيذها (عبداللطيف، ٢٠١٠: ٨٠).

٣- تجارة المخدرات:

بلغت أهمية الاتجار بالمخدرات بالنسبة للجريمة المنظمة ذروتها في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، مع ظهور "فرص تجارية" جديدة، فضلاً عن تولد أنشطة لجماعات الجريمة المنظمة لم تكن معروفة قبل عدة عقود، كما برزت تجارة المخدرات لتكون بمثابة حاضنة لنمو جماعات الجريمة المنظمة ، فضلاً عن كونها نشاطاً تضطلع به تلك الجماعات بعد تثبيتها في أسواق أخرى غير مشروعة ، وبالتالي فقد أصبحت تجارة المخدرات توجهاً مهم بالنسبة لجماعات الجريمة المنظمة التي استحدثت طرائق جديدة لتهريب وبيع منتجاتها، وإخفاء أرباحها، وتخويف منافسيها، والتأثير على الساسة، والقضاء على أعدائها (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ٢٠١٧: ١٥) .

من جهة أخرى فان نمو أنشطة تجارة المخدرات يؤدي بالتأكيد الى إدمان وتعاطي المخدرات ، والذي يساهم في انتشار جرائم القتل و التزوير و الاحتيال و النصب و الانحراف ، فضلاً عن استغلال المدمنين و تسخيرهم لأغراض التجسس و الأعمال الإرهابية و التخريبية في الاوطان (الياسري ، ٢٠١٥: ٢٥٧).

٤- الاتجار بالبشر

عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها المرقم (٢٥) في الدورة الخامسة والخمسون في ١٥ تشرين الثاني عام ٢٠٠٠ ، جريمة الاتجار بالبشر بأنها : عملية تجنيد أشخاص، أو نقلهم، أو تنقلهم، أو إيوائهم، أو استقبالهم بواسطة التهديد بالقوة، أو استعمالها، أو غير ذلك من أشكال القسر، أو الاختطاف، أو الاحتيال، أو الخداع، أو استغلال السلطة، أو استغلال حالة استضعاف أو إعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، كحد أدنى، استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي، أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق، أو الاستعباد، أو نزع الأعضاء (مؤتمرات الأمم المتحدة).

ويُعد الاتجار بالبشر شكلاً من أشكال الجريمة المنظمة العابرة للحدود وتكمن خطورتها في التنظيم والتخطيط الذي يكفل لها النجاح والاستمرار بحيث يصعب تطويقها والقضاء عليها بسهولة ذلك ان من ينتمي الى هذه المنظمات الاجرامية هم في الغالب أصحاب خبرة واحتراف يخططون لذلك بطريقة محكمة تكفل النجاح في تنفيذها (العامري، ٢٠١٩: ٢٣٦).

وتمثل الاتجار بالبشر صور الجريمة المنظمة المركبة والمعقدة والخطيرة فهي مركبة لأنها تتكون من سلسلة الافعال الجرمية المختلفة وهي معقدة لأنها ترتكب بأساليب تتسم بالدقة من جماعات إجرامية غاية في التنظيم قد تتستر وراء اعمال يبدو انها مشروعة وتلجأ لذوي السطوة لكي تخفي أنشطتها الاجرامية وهي خطيرة بالنظر لما تخلفه من آثار و خيمة على أمن الدولة وكيانها الاجتماعي ونظامها الاقتصادي ولما تخلفه من آلاف الضحايا من الرجال والنساء والأطفال (هبيج وناصر، ٢٠١٤: ٣).

٥- الهجرة غير المشروعة

وتعني الهجرة غير المشروعة في ايسر معانيها حركة الانتقال فردياً او جماعياً من دولة الى دولة اخرى بمخالفة اللوائح وقوانين الاستقبال وذلك بحثاً عن وضع افضل اجتماعياً كان ام اقتصادياً ام دينياً ام سياسياً (الدركزلي، ٢٠١٦ : ٤٨٦).

وتعد الهجرة غير المشروعة من انماط الجريمة المنظمة ، لأنها تحتاج إلى تنسيق الجهود الإجرامية بين من يمارسونها، فيؤلف المجرمون عصابات منظمة تحترف الاتجار

بالبشر على نحوٍ ممنهج، وهذه العصابات من الممكن أن تكون بسيطة تتألف من ثلاثة أشخاص أو أكثر، كما يمكن تكون منظمة على نحوٍ في غاية التعقيد والتطور (الشعلاني ، ٢٠١٨ : ١٩).

٦- الجرائم الإلكترونية:

وهو نشاط غير مشروع يتم عبر الفضاء السيبراني وغالبا ما تقوم به مجموعات منظمة ويوجه إلى نسخ أو تغيير أو حذف أو الوصول إلى المعلومات المُخزنة داخل الحاسوب أو التي تُنقل عن طريقه وهي سلوك غير مشروع فيما يتعلق بالمعالجة الآلية للبيانات أو نقل هذه البيانات، وقد أظهرت تأثيرات سياسية وعسكرية وثقافية قوية تمثل حرب إلكترونية وحرب المعلومات والاستخبارات التي حدثت على الإنترنت في عالم المعلومات (المشهدى، ٢٠١٩ : ٢٤٢).

كما يمكن ان تستخدم شبكات الحاسوب العالمية في تبادل المعلومات المجرم نشرها قانوناً او عرض بضائع غير مشروعة او عروض كاذبة لغرض الحصول على ارباح مالية غير مشروعة فالانترنت هنا هو كأى اداة لارتكاب الجريمة، كما ودخل ضمن اطار الجرائم الحاسوبية ايضاً عروض بيع بأسعار وحصص خاصة بصورة غير قانونية او استثمار عقارات تعود للدولة او قروض مالية لقاء فوائد غير مشروعة او الحث بالدخول في مشاريع وهمية او تزيف الوثائق الرسمية او الحث على تشغيل الاطفال بصورة غير قانونية او الحث على التمييز العنصري وغيره (المختار ، ٢٠٠٨ : ٤٧).

٧- الفساد السياسي والاداري

إن الفساد ليس ظاهرة محلية لصيقة بالأنظمة السياسية أو بالدول فقط ، فقد يكون الفساد عابراً للحدود ومصدره فاعلون دوليون مثل الشركات متعددة الجنسية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إذ تمارس الشركات العالمية الكبرى الكثير من السلوكيات التي تخلق مبرراً للفساد الخارجي كالجوء إلى الضغط على الحكومات من اجل فتح الأسواق أمام منتوجاتها او من خلال دفع الرشاوى للحصول على عقود الامتياز وخاصة المتعلقة باستغلال الموارد الطبيعية وغالبا ما يكون لهؤلاء شركاء محليون (عبدالرزاق ، ٢٠١٠ : ١٩٣).

لذلك فان العلاقة بين أنشطة الجريمة المنظمة والفساد الإداري في البلدان التي ينتشر فيها واضحة ومما يؤيد ذلك قول (بطرس غالي) الأمين السابق للأمم المتحدة في مقال له في



جريدة الأهرام المصرية : "أن الجريمة المنظمة تسمح مناخ العمل في مجال رأس المال ، وتفسد الزعامات السياسية، وتؤثر سلبا على حقوق الإنسان ، وتخرق جهاز الدولة بشكل غير مباشر لتحصل على رضا المسؤولين "، وأشار في مقال آخر له إلى أن "عصابات الجريمة المنظمة ترشو المسؤولين وتخرق الأجهزة العمومية بالدولة وأنها تعمل بشكل سري مما يصعب اكتشاف جرائمها (السيلاوي، ٢٠٠٩ : ٢٣٧).

ويرتبط الفساد بانماط الجريمة المنظمة فمن المؤكد إن الفساد يساعد الجريمة المنظمة كما إن الأخيرة تحفز الفساد من عدة أبواب أهمها (السراي، ٢٠١٢ : ٣٢) :

١. سكوت المتورطين في الفساد عن أنشطة الجريمة المنظمة .
٢. النصيحة والمشورة التي يقدمها الموظفون العموميون لمرتكبي الجريمة المنظمة
٣. التسهيلات التي يقدمها رجال إنفاذ القانون لعصابات الجريمة المنظمة في مرحلة التخطيط لارتكاب الجريمة وإثناء ارتكابها وبعد ارتكابها وإثناء تواجدهم في السجن .
٤. تقديم المعلومات السرية للمجرمين .
٥. مساعدة مرتكبي الجريمة المنظمة بإخفاء الأدلة والتأثير على العدالة

خامسا : اسباب انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية

يشير انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الآونة الأخيرة الى مؤشرات مرتفعة في كل انحاء العالم ، وبناءً على بيانات أكاديمية متاحة فان الجريمة المنظمة تمثل في السنوات الاخيرة بما يصل إلى ١٥ % من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (Gachúz, 2016). بينما حدّد اليوروبول نحو ٥٠٠٠ جماعة دولية للجريمة المنظمة تعمل في الاتحاد الأوروبي في عام ٢٠١٧، أكثر من ٣٥ % منها ضالعة في الاتجار بالمخدرات وتليها مجتمعة بنفس النسبة جرائم التعامل غير المشروع بالممتلكات و تهريب المهاجرين و الاتجار بالبشر أو الاحتيال الضريبي(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ٢٠٠٩ : ٢٠١٧) .

ويحدد(الصمادي، ٢٠١٦ : ٩) اسباب انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العالم بالاتي:

- ١- نشوء الاتحادات الاقليمية والغاء الحدود : اعتمدت الكثير من الدول حرية التجارة (دعه يعمل دعه يمر) كدول الاتحاد الاوروبي وساعد الغاء الحدود الوطنية بينها

على حرية تنقل الاشخاص والممتلكات وسهل على الجماعة الاجرامية المنظمة توسيع انشطتها الى الدول الاخرى.

٢- **تشجيع السياحة :** بحجة تشجيع السياحة والاستثمار فيها عملت المنظمات الاجرامية على تأسيس وكالات سياحية لتقديم الخدمات ظاهريا غير انها تبطن في داخلها الترويج لما يطلق عليه السياحة الجنسية والاستغلال الجنسي للنساء والاطفال وجرائم خطف الاطفال والمتاجرة باعضائهم.

٣- **الاستثمار في بعض الدول الفقيرة :** بسبب سهولة قوانين الاستثمار في الدول الفقيرة لحاجتها الى رؤوس الاموال تظهر الجريمة المنظمة في هذه الدول اذ أن المنظمات الاجرامية تجد لها فرصة ثمينة لتبييض اموالها اللامشروعة الناتجة عن اموال المتاجرة غير المشروعة .

٤- **الحروب والصراعات العرقية او الدينية :** تلجأ الاطراف المتصارعة او المتناحرة بوجه عام الى كافة الوسائل المشروعة واللامشروعة خصوصا الجماعات ذات الانتماءات العرقية او القبلية او الدينية ، وذلك بالاعتماد على وسائلها الذاتية وبهدف الحفاظ على كفافها فهي تطبق القول السائد " الغاية تبرر الوسيلة " ويظهر ذلك في العديد من الدول كافغانستان وكمبوديا ورواندا ودول يوغسلافيا السابقة ، والصراعات القائمة في دول الشرق الاوسط ودول امريكا اللاتينية .

٥- **تطور وسائل الاتصال والمعلومات :** يعد التطور في وسائل الاتصال الحديثة وظهور الشبكة الالكترونية (الانترنت) من اهم الاسباب التي ساعدت على انتشار المنظمات الاجرامية والتنوع في اساليب ارتكاب الجريمة عبر العالم ، حيث اصبح من اليسير على تلك المجموعات الاجرامية من ارتكاب افعالها دون التعرض لخطر الانكشاف من جهة ، وسهولة ادارة ومراقبة عملياتها الاجرامية عن بعد عبر استعمال الوسائل الحديثة من جهة اخرى .

المبحث الثاني : انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الدول الهشة

بينما تنتشر الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العالم وتصبح نتيجة سلبية للتقدم الحضاري في مرحلة العولمة ، فأنها قد تمثل خروجاً عن معايير المجتمع أو عن قواعد الإجماع التي يحددها المجتمع و تتحكم في سلوك أفراد و تشكل خطرا عليه، و تجعل من

المستحيل تحقيق التعايش و التعاون بين الأفراد ، وتولد مخالفة لمشاعر الولاء للمجتمع ، وهو ما ينعكس سلبي على الوضع السياسي للدولة (الياسري ، ٢٠١٥ : ٢٥٧) .

ان نتائج انتشار الجريمة المنظمة تشكل عوارض خطيرة في الدول الغير المستقرة (او ما يطلق عليها الدول الهشة) ، التي تتكون ظروفها نتيجة تعرضها لصراعات مختلفة او لفترات قلقه مع خروجها من الصراع ، فتصبح بذلك معرضة لأنشطة الجريمة المنظمة ، وغالباً ما تبدو الجريمة المنظمة أكثر وضوحاً في الفترة التي تعقب نهاية الصراع مباشرة وأثناء الفترة الانتقالية نحو السلام فيها ، وتتسم مثل هذه الفترات بعدم اليقين السياسي وقد تقفد مؤسسات العدالة التابعة للدولة خلالها للقدرة والمهارات اللازمة لمواجهتها (كيمب ، ٢٠١٢ : ٥٠) .

كما ان الدول التي تمر بمرحلة انتقال لنظمها الاقتصادية ، تتعرض من قبل التنظيمات الإجرامية التي تعمل فيها على استغلال الفراغ التشريعي بارتكاب العديد من الأنشطة الاقتصادية غير المشروعة من خلال القيام بشراء المشروعات العامة بقيمة لا تعادل قيمتها الحقيقية واللجوء إلى استخدام أساليب كثيرة كالعنف او استخدام التهديد لعرقلة حسن سير بيوع مثل تلك المشروعات بالمزاد وإبعاد كل من يقدم عروض لمنافستها ، كما يلاحظ انها تستخدم الفساد بجميع وسائله وأهمها الرشوة للوصول إلى أهدافها ، ولهذا تسيطر تلك التنظيمات على مثل تلك المشاريع وتغسل أموالها التي حصلت عليها من الجرائم التي ترتكبها لقيامها باستثمارها في أنشطة مشروعة (عبدالرزاق ، ٢٠١٠ : ١٩٧) .

ويمكن ملاحظة ظهور جماعات جديدة للجريمة المنظمة لدى الدول التي خلفت الاتحاد السوفيتي السابق وغيرها من البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في أوروبا الشرقية في تسعينيات القرن العشرين اذ اشارت تقارير الاتجار بالمخدرات أجراها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة بحلول عام ٢٠٠٢ بان نصف الجماعات الإجرامية الأربعين العاملة في البلدان المشمولة بالدراسة وعددها ١٦ بلداً، تمارس نشاط تجارة المخدرات غير المشروعة باعتباره نشاطها الرئيسي ونخفي أرباحها في نشاطات غسيل الاموال (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة : ٢٠١٧ : ١٥) .

و لأجل قياس مستوى ضعف الدولة امام الجريمة المنظمة وضع الباحثون عدة أبعاد لذلك مثل الحوكمة، والسيطرة الإقليمية، وإدارة السلع الاستراتيجية، حيث يتم الاستدلال على تحديد مؤشرات معينة للفشل من خلال ما يأتي (Zabyelina, 2013 :54) :

- ضعف المؤسسات ،
- عدم تغلغل الدولة في جميع أنحاء أراضيها ؛
- نقص البنية التحتية المادية ؛
- ضعف سيادة القانون ؛
- انتشار الفساد والشبكات غير الرسمية ؛
- صلات وثيقة بين الحكومة وجماعات الجريمة المنظمة ؛
- عدم وجود ضوابط حدودية ووجود مصادر بديلة للسلطة مثل الأنواع المختلفة من الجماعات المسلحة غير الشرعية.

وفي حال انتشار مظاهر الضعف في الدولة ، فان عمل مافيات الفساد سينصب على حماية الجريمة المنظمة والحفاظ على وجودها من خلال استخدام وسائل القوة والتهديدات و / أو فساد المسؤولين العامين ، وهذا يشير الى وجود سوء سلوك رسمي من قبل المسؤولين الحكوميين ، وانتشار ممارسات عرقلة العدالة من قبل متنفذين، وانتشار مظاهر الرشوة التجارية على نطاق واسع، فضلا عن إشاعة جميع أنواع السلوك الإجرامي المنظم (Albanese, 2004 :17).

وتشير دراسة (Zabyelina, 2013 :53) الى ان هناك عوامل معينة توفر فرصاً مباشرة وفراغات هيكلية جاهزة للاستغلال من قبل الفاعلين الإجراميين ، ومن اهم تلك العوامل: (أ) افتقار الدولة للقدرات الفعالة من اجل توفير السلام والنظام الداخليين، (ب) عدم وجود دعم شعبي للنظام او لا يعتبر وجود النظام ومصالحة الأمنية مشروعة .، (ج) المحدد الأساسي يتمثل في المجموعات المجتمعية التي تتنافس من أجل أمنها ، حيث تتولد فجوات في القدرات التي تخلق ثغرات وظيفية تستغلها المنظمات الإجرامية إما عن طريق ملئها ، اي استبدال الدولة أو تعويضها ، أو عن طريق استغلال مساحة المناورة التي توفرها .

ويعرف عن دولاً هشة في مختلف مناطق العالم من أمريكا اللاتينية حتى الشرق الأوسط بارتباط منظمات الجريمة المنظمة في اكثر من نشاط اجرامي ، فمثلا فان تمويل

العنف المسلح في بعض الدول ارتبط بتجارة المخدرات غير المشروعة ، فوفقاً لبعض التقديرات، فقد أتى نحو نصف دخل حركة طالبان(قبل استلامها السلطة حالياً في أفغانستان) الذي مولت به نشاطاتها المسلحة من ضلوعها في الاتجار بالمخدرات (مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ٢٠١٧: ٣٨) .

في روسيا وأجزاء أخرى من الاتحاد السوفيتي السابق تنافست منظمات الجريمة المنظمة بشدة خلال فترة التسعينيات للسيطرة على صناعة النفط والبنزين وشنت عمليات تصفية جسدية ضد منافسيها، كما تزايدت عمليات الابتزاز ضد أصحاب المتاجر والشركات الصغيرة في موسكو والمدن الكبيرة الأخرى، وكان لابد من دفع الاتاوات للجريمة المنظمة لمجرد أن يُسمح للشركة بالعمل ، وأصبحت مافيات الحماية تجارة كبيرة في روسيا لأن تطبيق القانون كان ضعيفاً بينما كان جهاز الأعمال التنظيمي غائباً (Varese, 2005 : 17).

في عام ١٩٩٧ انهارت الدولة الألبانية بعد انهيار المخططات الهرمية للسلطة التي خسر فيها الكثير من الناس مدخراتهم نتيجة لفترة من الحكم المستبد والفساد المتزايد الذي ولد نمواً اقتصادياً هشاً الذي يتسم بانحيار النشاط الصناعي ، وغياب أنشطة بديلة لقطاع الخدمات الضعيف ، ونظام مصرفي غير قادر على تحمل دوره كوسيط مالي ؛ و فشل برنامج الخصخصة الشامل ، ونمو البطالة وانخفاض الأجور الحقيقية ومستويات المعيشة ، مما أدى إلى تزايد نسب نسبة الفقر التام و هشاشة السلطة والمؤسسات العامة ، وبالتالي فإن الجريمة المنظمة التي كانت مزدهرة بالفعل في ألبانيا قبل ١٩٩٧ ، عززت موقفها بعد الأزمة ، مما سمح لألبانيا بأن تصبح ملاذاً آمناً ليس فقط للمجرمين الألبان ولكن أيضاً لمجرمي المنظمات من إيطاليا وأماكن أخرى (Andreas, 2005 : 341) .

العراق مر بظروف الدول الهشة سياسياً واقتصادياً وامنياً بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ واصبح انتشار انماط الجريمة المنظمة فيه نموذجاً لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الدول الهشة وهو ما سيتم البحث فيه تالياً.

انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣

لطالما كانت معالم الأهمية الجيو- سياسية للعراق واضحة لكونه منطقة مصالح سياسية -استراتيجية عالمية وليس مجرد منطقة جغرافية مهمة ، وهو ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تنظر في مخططاتها من اجل السيطرة عليه و الانفراد بالمنطقة من خلاله،

وتحويلها إلى مرتكز لتحركها في القرن الحادي والعشرين لما تمثله هذه المنطقة من مراهنات استراتيجية واقتصادية (الحسيناوي ، ٢٠١٣ : ٣٩).

ويبدو ان الغزو الأمريكي للعراق وسقوط النظام السابق في نيسان عام ٢٠٠٣ قد أدى الى تنامي الجريمة المنظمة فيه والتي صعبت المشروع الأمريكي (الجيوستراسي) فيه ، و حالت دون إعادة الإعمار والتنمية وأصبحت عقبة رئيسية أمام بناء الدولة حيث تم تعزيز التمرد ودعمه من خلال أنشطة المجموعات الإجرامية ؛ كما مَوَّل الصراع الطائفي من خلال مجموعات اخرى وبدافع من رغبة تلك المجاميع في السيطرة على سوق الجريمة، كما أدت منظمات إجرامية تقليدية إلى اشاعة انعدام الأمن من خلال الاختطاف والابتزاز وسرقة البنوك وتهريب المخدرات و تهريب النفط بسبب الطبيعة النقدية لتلك العمليات ، ووجود العديد من الفرص للسرقات ، وقد اشارت التقديرات في تلك الفترة إلى أنه في المتوسط ، يتم سرقة ما يعادل حوالي مليون دولار شهرياً تحت تهديد السلاح (Williams,2009:162).

تعتبر حالة العراق بوضوح عن ان الفساد يساعد الجريمة المنظمة وإن الأخيرة تحفز الفساد ، حيث برزت حالة العراق عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ كبيئة خصبة انتعشت فيها الجريمة المنظمة والفساد معاً ، وقد كانت التقارير تتواتر لتؤكد تلك الحقيقة منذ السنة الأولى للغزو ، ففي آب ٢٠٠٣ قدم وفد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) بياناً أكثر تفصيلاً وتأكيذاً عن الدور المركزي للجريمة المنظمة في العراق ، مشيراً إلى أنها تساهم بالفعل في زعزعة الاستقرار وتعقيد إعادة الإعمار ، وركز التقرير على تهريب النفط ، والاتجار بالأسلحة النارية ، والاتجار بالبشر ، وسرقة القطع الأثرية والاتجار بها ، والاختطاف والابتزاز ، مع التأكيد على أن سرقة النحاس على نطاق واسع من أبراج الكهرباء وخطوط الكهرباء سيكون له تأثير خطير على البنية التحتية للكهرباء ، كما أشار التقرير إلى أن “شروط توسع الجريمة المنظمة تشمل غياب سيادة القانون ، وتفكك مؤسسات الدولة ، وقد حدثت هذه العوامل على خلفية التدهور في الظروف الاجتماعية والاقتصادية في ظل الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق في عقد التسعينات من القرون الماضي (UNODC ,2003 : 7).

كما اشارت تقارير منظمة الشفافية الدولية الى أن العراق منذ عام ٢٠٠٣ يعد ساحة لأكبر عملية فساد بين دول العالم، فخلال سلطة الائتلاف الموحد برئاسة (بول بريمر) تم

فقدان (٩) مليار دولار من أموال النفط العراقية، وحسب تصريحات مكتب المفتش العام (ستيوارت براون) حينها بأنها صرفت على شكل رواتب ونفقات تشغيلية وفي مشاريع إعادة الأعمار للفترة من تشرين الأول ٢٠٠٣ ولغاية حزيران ٢٠٠٤، وإن هذه الأموال هي من صندوق برنامج الأمم المتحدة (النفط مقابل الغذاء والدواء) وهي من أموال العراق النفطية، ولا تشمل أموال المساعدات المقدمة من بعض الدول المانحة، فضلا عن عمليات بيع النفط بدون عدادات وبعملات تهريب داخليا وخارجيا، كذلك عمليات تفجير أنابيب النفط والتي تقدر خسائرها بـ (٤٠٠-٨٠٠) مليون دولار شهريا، كما بلغ الفساد في عمليات إعادة الأعمار عام ٢٠٠٧، (٤) مليار دولار وهو ما يشكل ١٠% من الناتج الإجمالي (عباس، ٢٠٠٥ : ١).

كما اعترف تقرير أمريكي بإهدار مليارات الدولارات كانت مخصصة لإعادة إعمار العراق خلال إدارة بول برايمر الحاكم المدني للعراق للمدة من ٢٠٠٣ - ٢٠٠٤ وذلك عندما أقر مجلس الأمن الدولي في قراره ١٤٨٣ في ٢٢ /أيار/ مايو ٢٠٠٣ إنشاء (صندوق تنمية العراق) إذ تبين أنه ومن مجموع ما يقرب من (٢٠) مليار دولار تم تحويلها إلى هذا الصندوق، لم يتبقى سوى نحو (٩٠٠) مليون دولار عند تسلم الحكومة العراقية المؤقتة للحكم، ولا احد يعرف إلى هذه الساعة أين ذهبت الأموال (وتوت، ٢٠٠٧ : ٢٠٩).

ولم تقتصر عمليات الفساد داخل العراق فقد كشفت لجان متخصصة في الكونغرس الأمريكي أن مليارات الدولارات من أموال العراق المودعة في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك جرى التصرف بها وتوزيعها بلا قيود محاسبية أصولية أو سجلات منظمة أو تدقيق، وتقدر تلك المبالغ بنحو ٦,١٩ مليار دولار تمثل أرصدة حساب إيرادات برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، فضلا عن أموال العراق التي كانت مجمدة في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام ١٩٩٠، وقد جرى سحبها من البنك المذكور تصرف بها سلطة الاحتلال وكما تشاء إذ تعرضت تلك الأموال إلى عملية الهدر والتزوير وسوء التصرف في أعمال الصرف العشوائي (حداد، ٢٠١٠ : ٥٠).

منذ اليوم الأول للغزو الأمريكي للعراق انتشرت الأنشطة الإجرامية بانماط مختلفة بدءاً من سرقة البنوك وتهريب المخدرات إلى الاختطاف وتهريب النفط والابتزاز بسبب طبيعتها النقدية، ووجود العديد من الفرص للسرقات، وقد اشارت التقديرات إلى أنه في

المتوسط ، يتم سرقة بما يعادل حوالي مليون دولار شهرياً تحت تهديد السلاح (Williams,2009:162).

وبينما استشرت عمليات الفساد مفاصل العراق كافة فان مجموعات الجريمة المنظمة بدت تتخر قطاعات كبيرة في العراق، فشكل قطاع النفط البيئة الحاضنة لمجموعات جرائم تهريب النفط بصورة منظمة وعبر الحدود الوطنية ، بعد ان كان من المؤمل أن تكون صناعة النفط محرك التنمية وإعادة الإعمار في مرحلة العراق الجديد ، واستنادا إلى تقرير الشفافية الأول الذي نشرته وزارة النفط عن أدائها للمدة من ٢٠٠٤ ولغاية ٢٠٠٥، فإن عمليات تهريب النفط الخام أو المشتقات النفطية أو تسريبه من مواقع معينة بشكل غير قانوني، ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية، كانت تتم من خلال سحب النفط الخام والمشتقات النفطية مباشرة من المخازن والانابيب ومن ثم تهريبه عبر المنافذ الحدودية، في الجنوب عن طريق شط العرب وعن طريق الشمال إلى تركيا كذلك عن طريق المنطقة الغربية إلى الأردن وسوريا، وقد هذه العمليات أرباك في عمل المؤسسات الحكومية، ولا سيما في النشاط التوزيعي والتسويقي ونجم عنها خسائر مالية كبيرة، خاصة وان بعض هذه المشتقات النفطية المهربة قد تم استيراده بمبالغ ضخمة، وما فتح الباب واسعا هو سوء الإدارة وتعاون العديد من المسؤولين في إدارة المؤسسات العراقية وخاصة في المنافذ الحدودية مع المهربين من خلال حصولهم على رشاوى من خلال عمليات التهريب (الغانمي والخزرجي ، ٢٠١٧ : ١٧).

وفضلا عن القطاع النفطي فان مجموعات الجريمة المنظمة قد استشرت عملياتها في قطاعات أخرى مهمة، وقد صرح (جون هامر) رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية في واشنطن: "هناك عملية نهب هائلة تهدف إلى تجريد أي شيء يعتقد إن له قيمة داخل العراق لنقله إلى الخارج، انه سلب نظامي للبلد"، وظلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية تراقب بأحكام صور الاقمار الصناعية الملتقطة لمئات من المواقع العسكرية والصناعية في العراق. وكانت نتائج تحليلها تتحدث عن عمليات نهب مبرمجة حسب ما قال (جاك باوت) مدير مكتب التحقيق النووي في العراق التابع للوكالة الدولية " إن أكثر من عشر مباني ومجمعات قد اختفت بالكامل من الصور الملتقطة"، وقال "نحن نرى مواقع قد تمت أزالتهات تماما" (مجلة المستقبل العربي، ٢٠٠٧) .



وبعد تشكيل الحكومات العراقية الأولى ، فقد أستمريت حالات الفساد المالي والإداري في العراق، و شمل الفساد كل الوزارات والمؤسسات العراقية بدون استثناء، ورغم اختلافها من حيث العمق، وظهرت حالات الفساد بشكل واضح، فقد أهدرت وزارة الدفاع العراقية عام ٢٠٠٤ مبلغا قدره (٢,٣) مليار دولار على عقود التسليح وتجهيز المعدات العسكرية، كذلك أشارت تقارير بخصوص تفاوض الحكومة العراقية سرا حول عقد للتسلح مع صربيا في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧ بقيمة ٨٣٣ مليون دولار لتجنب بنود مكافحة الفساد الواردة في حالة توقيع عقد مع الولايات المتحدة، وقد أبرم وفد يضم ٢٢ مسؤولا عراقيا كبيرا هذا العقد بين العراق وصربيا من دون علم المسؤولين العسكريين الأمريكيين في العراق، والاتفاق الذي تفاوض حول القسم الأكبر منه وزارتي الدفاع والتخطيط عام ٢٠٠٧ ويتناول عددا كبيرا من قطع الغيار للمروحيات والطائرات وقطع غيار لمدافع الهاون والرشاشات إضافة إلى تجهيزات أخرى والتي تبين ان التجهيزات المباعة ذات نوعية سيئة أو أنها لا تتناسب مع مهمات الجيش العراقي، وان هذا الاتفاق أثار انتقادات من جانب مسؤولين عراقيين وذلك بأن قيمته الاصلية حددت أخيرا ب (٢٣٦) مليون دولار (الطالقاني ، ٢٠٠٨).

كما كان قطاع الكهرباء من الساحات الواسعة لاستثناء الفساد فقد كان للعقود التي أبرمتها وزارة الكهرباء والتي قدرت ب(٧) مليار دولار، والتي كان من الممكن إن تؤمن الطاقة الكهربائية للعراقيين، فقد تبين إن هذه العقود تتعلق بمولدات وقطع غيار اشتراها العراق وغير صالحة للخدمة وإن خدمتها محدودة - أي بسقف زمني قصير، وان وزارة الكهرباء - حسب كلام الدولة المصدرة - هي التي تعاقدت على هذه المولدات بالتحديد وان الدولة المصدرة لا تتحمل المسؤولية أو التقصير (الغانمي والخزرجي، ٢٠١٧: ١٩).

وظل العراق يتقدم دول العالم لسنوات لاحقة إذ أكدت منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠١٤، أن العراق حل في المركز ال (١٧٠) على المؤشر التابع، قبل السودان التي لم تبرح المراكز الاخيرة في السنوات الماضية، وظل منافسا للصومال وأفغانستان وكوريا الشمالية وهي دول لا تتوفر بهما أي أنظمة ثابتة (عماد ، ٢٠١٤).

وفي ظل حلقة الفساد المستشري نمت انماط الجريمة المنظمة وتضاعفت وتيرتها حتى انتشرت في العراق كما يأتي:

١- جرائم الارهاب والطائفية في العراق :

برز التحدي الأمني في العراق بانهيار مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية وتراجع دور النظام القانوني، بعد انهيار الحكومة بجميع مؤسساتها وتحول العراق إلى دولة محتلة في عام ٢٠٠٣ ، ومع ما رافق عملية الاحتلال من فوضى في إدارة المؤسسات وفشل في حماية حدود العراق الممتدة قرابة ٣٦٥٠ كيلومتر مع كل من إيران والسعودية وسوريا وتركيا والكويت والأردن، فقد هيأت كل تلك الظروف المناخ المناسب لظهور حركات التمرد والإرهاب والمقاومة بمختلف صنوفها ومسمياتها وسمحت باستمرار تدفق الإرهابيين ووصول المساعدات المالية والعسكرية إليهم من دول الجوار (كاتزمان، ٢٠٠٨ : ١٨٦).

ويجمع المراقبون الى ان جرائم الإرهاب ارتبطت مع الجرائم الطائفية في العراق عقب الغزو الأمريكي له ، و ان انتشار الارهاب في العراق كان وراءه عدة اسباب منها الطائفية السياسية والاجتماعية ، فضلا عن التفجيرات والنزاعات في المنطقة وبانت مظاهره مع انتشار القتل على الهوية لأسباب طائفية لفترة عامين، اما على المستوى المدني فتغلب النزاعات المسلحة بين العشائر وخاصة في جنوب العراق (موقع اورينت الالكتروني ، ٢٠١٦). وقد ساهمت مجموعات الجريمة المنظمة في تمويل المجموعات الطائفية والإرهابية التي تتقاتل مع بعضها البعض ومع القوات الحكومية العراقية و الأمريكية ، علاوة على ذلك فإن الشرطة الناشئة التي تهدف إلى دعم سيادة القانون ، اخترقت من قبل الميليشيات وتخللتها الطائفية والفساد ، وبالتالي فقد كانت جزءاً من المشكلة وليس جزءاً من الحل، وبالنسبة للعديد من العراقيين، فإن القوة التي تم تكوينها لحمايتهم فإنها انخرطت في القتل الطائفي والابتزاز والسرقة والاختطاف (Williams,2009: 15).

٢- غسيل الأموال : ساهم غياب الدولة ومؤسساتها القانونية والرقابية بعد الغزو الأمريكي بفتح حدود العراق على مصراعيها وانفتاح السوق العراقية على الخارج بدون شرط او قيد مما ساعد على دخول السلع والبضائع الممنوعة والرديئة ،فضلاً عن سهولة تداول الاموال وتحويلها الى الخارج ، وساعدت عمليات الجريمة المنظمة في تدفقات الأموال القذرة ، كما أدى انتشار الفساد المالي والاداري وارتفاع معدلات عمليات الاستحواذ على المال العام يقابله تلك واضح من قبل السلطات التنفيذية في القبض على المفسدين وتقديمهم للقضاء العادل



ويصاحب ذلك انعدام التشريعات القانونية او عدم تفعيلها بما يتناسب مع حجم هذه الجرائم او اتساعها وتغلغلها في مختلف دوائر ومؤسسات الدولة (حميد، ٢٠١٦: ٤٨٠).

وتعلن منظمة الشفافية الدولية منذ ٢٠٠٤ بأن العراق ضمن الدول الاولى الاكثر فسادا في العالم حيث تأتي الاموال المغسولة من تزيف العملات ، والاختلاس والسرقة ، والابتزاز ، والرشاوي الحكومية والتهرب الضريبي، و تشترك في عمليات التهريب وغسيل الاموال مصارف اهلية معروفة بمساعدة مصارف حكومية مقابل بضائع وفواتير وهمية (حسن، ٢٠١٨: ٤٥٧).

كما يشير تقرير(مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ، ٢٠١٧) الى مدى استفادة جماعات إرهابية منظمة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ من غسل أموال تهريب المخدرات، ووجود روابط بينها وبين الجماعات المتمردة وغيرها من الجماعات المسلحة غير التابعة للدول من جهة والعنف وتجارة المخدرات غير المشروعة من جهة أخرى.

وتشير الاحصائيات الى ظهور ظاهرة غسيل الاموال في العراق وتطورها بصورة مطردة بعد الغزو الأمريكي مباشرة اذ ارتفع حجم عمليات غسيل الاموال في العراق في سنوات الاحتلال الأمريكي منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١ كما موضح في الجدول الاتي:

جدول (١) عمليات غسيل الاموال في العراق في سنوات الاحتلال الأمريكي منذ ٢٠٠٣ وحتى ٢٠١١

السنوات	حجم عمليات غسيل الأموال/ تريليون دينار
٢٠٠٣	٤,٦١٥,٣٨٣
٢٠٠٤	٨,٣٠٤,٧١٥
٢٠٠٥	١١,٤٧١,٢٤١
٢٠٠٦	١٤,٩١١,٧٢٠
٢٠٠٧	١٧,٣٨٧
٢٠٠٨	٢٤,٣٣٣,٢٣٢
٢٠٠٩	٢٠,٣٨٠,١٨١
٢٠١٠	٢٦,٠٦٦,٥٣٩
٢٠١١	٣٤,٨٩٣,٦١٢

المصدر: مصطفى راشد علي ، "ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، رسالة

. ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط ، ٢٠١٢ ، ص ١٢

٣- تهريب النفط

ساعدت الظروف البيئية التي سادت في العراق بعد الغزو الأمريكي التي تمثلت بالفوضى القانونية والسياسية بعدم التنبؤ بمستقبل الدولة الى جانب سيادة ثقافة الخروج على القانون السائدة مع عدم وجود عدادات تصدير النفط اذ أصبح العديد من العاملين في قطاع النفط مهتمين في المقام الأول بالمكاسب الشخصية والخاصة وتم التخلي عن مفاهيم المسؤولية الجماعية ، وبالتالي فإن عائدات الفساد والجريمة في قطاع النفط وفرت الأموال لحملات العنف ضد الولايات المتحدة والحكومة العراقية وكذلك ضد الفصائل المتنافسة، كما تم استخدام سرقة الأموال كآلية تمويل للأحزاب السياسية التي وافقت ظاهرياً على النظام الجديد وكانت على استعداد للعمل ضمنه ، ومع ذلك فعندما ينتشر الفساد ، فغالباً ما يكون هناك تأثير على الذين ليسوا فاسدين ، فالذين لا يشاركون يُنظر إليهم بارتياح وانعدام الثقة ، وفضلاً عما تقدم فقد عانى قطاع النفط من ضعف بنيته التحتية أمام هجمات الإرهابيين أو المتمردين ، ومن السرقة من قبل المجموعات التي وجدت أنه من السهل نسبياً الوصول إلى خطوط الأنابيب (Williams,2009: 70) .

وقد أظهرت البيانات المُعدة حول تصدير النفط العراقي اختلافات مهمة بين التقديرات المقدمة من الإدارات والوكالات المختلفة في الحكومة الأمريكية وبين الأرقام الأمريكية والعراقية، ففي عام ٢٠٠٧ ، على سبيل المثال ، أصدر مكتب محاسبة الحكومة الأمريكية (GAO) تقريراً عن قطاعي النفط والكهرباء في العراق لاحظ فيه وجود تباين بين تقديرات وزارة الخارجية لإنتاج النفط الخام لعام ٢٠٠٦ (٢,١ مليون برميل يومياً) والصادرات (١,٥ مليون برميل يومياً) والتقديرات التي قدمتها وزارة الطاقة ، والتي اقترحت مستوى إنتاج يتراوح بين (١ مليون و ثلاث ملايين برميل يومياً) مما يظهر ان التهريب كان أحد التفسيرات المحتملة لهذا التناقض ، والذي يبلغ ٥ ملايين دولار إلى ١٥ مليون دولار يومياً أو حوالي ١,٨ مليار دولار إلى ٥,٥ مليار دولار سنوياً وهذه الأرقام تبين ان تهريب النفط الخام عملية معقدة للغاية وتتجاوز القدرات الاقتصادية للمهربين ، وهو الدور الذي يلعبه المسؤولون والسياسيون الفاسدون في تسهيل التهريب (General Accountability Office, 2007:39). كما ان تهريب النفط يتم عبر الموانئ الجنوبية في البصرة باتجاه الكويت وإيران. والمنافذ الشمالية إلى تركيا. والمنافذ الغربية إلى الأردن وسوريا.

٤ - جرائم تهريب البشر

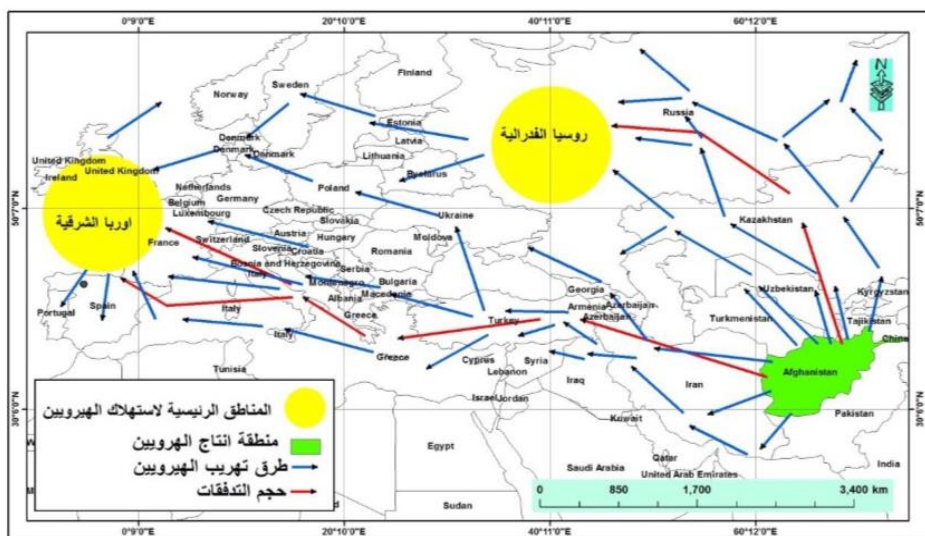
قضية تهريب البشر وما يرتبط بها من تزوير في المستندات اعتبرت من الجرائم المنظمة في العراق عقب الغزو الأمريكي مع بروز مشكلة اللاجئين الهائلة و فرار اكثر من مليوني عراقي إلى البلدان المجاورة حيث فرص العمل محدودة للغاية ، مما شكل حافزاً قوياً لمحاولة إعادة التوطين بالكامل خارج المنطقة ، وخاصة في أوروبا الغربية ، و تكون الرغبة مصحوبة بأموال كافية إما لشراء وثائق مزورة أو حقيقية أو لدفع الرسوم الباهظة التي يفرضها مهربي البشر لتسهيل الهجرة غير الشرعية ، و قدم الوسطاء تأشيرات دخول إلى الإمارات العربية المتحدة و الاتحاد الأوروبي ، حيث بلغت تكلفتها من ٨٠٠٠ دولار إلى ١٥٠٠٠ دولار للفرد ويكون هدفهم النهائي طلب اللجوء السياسي (Williams,2009:1867).

٥ - جرائم تجارة المخدرات :

إن العراق و ان عده البعض بأنه اقل الدول الإقليمية من حيث رواج تلك الظاهرة إلا أن الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ و ما خلفته حالة الحرب من الفوضى و الانفلات الأمني و ظاهرة المعاناة التي يعيشها المواطن العراقي تحت ظل الحروب المتكررة كلها معطيات اجتمعت لتوفير بيئة ملائمة لتجارة و رواج تلك الظاهرة حيث أصبح العراق محطة عبور لتجارة المخدرات، أو يصنف على أنه بلد مرور بحسب المكتب العربي لشؤون المخدرات التابع لمجلس وزراء الداخلية العرب الذي عد العراق على أنه دولة عبور أو ما يطلق عليها(ترانزيت) لنقل الهيروين المنتج من أفغانستان و إيران إلى دول أوروبا و الخليج العربي و البحر المتوسط (الياسري، ٢٠١٥ : ٢٦٢).

ومع ذلك فان ازدياد استخدام المخدرات نتيجة زيادة الشحن العابر عبر العراق الذي أصبح طريقاً متزايد الأهمية للأفيون والهيروين من أفغانستان في طريقه إلى دول الخليج اصبح واقعاً ، فعندما تكون البلدان على طرق إعادة الشحن ، فإنها حتماً تقوم بتطوير الأسواق المحلية نتيجة لتسرب المنتج ، وقد لوحظ التوسع في تعاطي المخدرات عندما قدر مسؤول في وزارة الصحة في آذار ٢٠٠٦ أن أكثر من عشرة الاف عراقي في جميع أنحاء البلاد يتعاطون المخدرات وخاصة الهيروين من بينهم خمسة الاف في الجنوب ، مقارنة بعام ٢٠٠٤ ، عندما كان هناك حوالي ١٥٠٠ متعاطي فقط (Central Intelligence Agency , 88 : 2009).

وبيين الشكل التالي ممرات تجارة المخدرات عبر العراق.
شكل (١) ممرات تجارة المخدرات من ايران وأفغانستان عبر العراق



المصدر: حميد ياسر الياسري (٢٠١٥)، ظاهرة المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الوطنية (دراسة في جغرافية السياسة)، مجلة البحوث الجغرافية، العدد ٢١، ص ٢٦٢.

٦- جرائم تهريب السلاح

لطالما كانت مخزونات الأسلحة في العراق واسعة جداً في عهد صدام حسين ، وقد تم توزيع مخزونات الأسلحة على نطاق واسع في جميع أنحاء البلاد تحسباً لمواجهة الغزو ، وبسبب عدم كفاية مستويات القوات الأمريكية في العراق فقد فشلت في تأمين هذه المخزونات ، فنهب مواقع تخزين الذخائر التقليدية بعد عمليات قتالية كبيرة وظل بعضها معرضاً للخطر اعتباراً من تشرين الأول ٢٠٠٦ ، وأشارت التقارير الى وجود أكثر من ٤١٧,٠٠٠ طن من الذخائر التقليدية في أيدي مجموعات تقايل الجيش الأمريكي وهو ما اجب التمرد والعنف العام في العراق (U.S. Government Accountability Office, 2007 : 8)،

كما اشارت تقارير صحفية الى ان سوق الأسلحة في العراق تسربت اليه قطع من السلاح عبر الأفراد في الشرطة والجيش العراقيين التي زودتهم بها الولايات المتحدة و بحلول عام ٢٠٠٦ ، كان ما يقدر بنحو ١٤٠٠٠ قطعة سلاح من أصل ٣٧٠,٠٠٠ قطعة سلاح كانت الولايات المتحدة قد قدمتها في السنوات القليلة الماضية في عداد المفقودات ، ويعود ذلك جزئياً إلى عدم الرقابة الصارمة من أجل الحصول على الأسلحة ،وقد عرضت مواقع



الالكترونية مثل موقع Iraq Slogger قائمة بأسعار السوق السوداء للأسلحة، فعلى سبيل المثال ، يمكن شراء بندقية AK-47s في العراق مقابل حوالي ٥٠٠ دولار و قاذفات (آر بي جي) بمبلغ ١٥٠ دولارًا ، بينما العبوات الناسفة ٥٠ دولارًا لكل منها ، و تكلف مسدسات Glock و Walther ما بين ٩٠٠ دولار و ١١٠٠ دولار ؛ اما بنادق قنص دراغونوف ذات النطاقات البدائية فأكثر من ١٠٠٠ دولار (Williams,2009:183).

٧- جرائم السطو المسلح : تزايدت جرائم السطو المسلح من قبل منظمات الجريمة المنظمة في ظل انعدام الامن وعجز القوات الحكومية وانشغالها في مواجهة المنظمات الارهابية التي حاول عدد منها التستر وراء جرائم السطو المسلح والسرقات (حسن ، ٢٠١٨ : ٤٥٨).

وقد ساهمت الفوضى وتوافر الأسلحة مقترنة بغياب الشرطة الفعالة في توفير بيئة سهلة للغاية للمنظمات الإجرامية في الإفلات من العقاب مع أرهاقها لما تبقى من الطبقة الوسطى في العراق عن طريق عمليات سرقة السيارات ، اقتحام المنازل ، والاختطاف ، كما قامت تلك المجموعات بشكل منتظم بسرقة واختطاف العمال الأجانب مع تسليح وتنظيم أفضل من الشرطة العراقية التي تحاول التصدي لها (Dodge,2006 : 11).

لقد بدا أن بغداد أصبحت عاصمة السطو على البنوك في العالم وهذا ما تم تأكيده في صيف عام ٢٠٠٧ عندما سرق ثلاث حراس في مصرف دار السلام ببغداد مبلغ ٢٨٢ ألف دولار ، كما وقعت المزيد من السرقات الجسيمة في مصرف الرافدين (١,٢ مليون دولار) ، والبنك الصناعي (٧٨٤ ألف دولار) ، والمصرف العراقي للتجارة (١,٨ مليون دولار) ، ومصرف بغداد (١,٦ مليون دولار) ، ومصرف الوركاء (٧٥٠ ألف دولار) ، وبنك الشرق الأوسط للاستثمار (١,٣٢ مليون دولار) (Williams,2009:163).

٨- جرائم تهريب الآثار : بعد غزو القوات الامريكية للعراق واعتدائها على المتحف العراقي في ٩ نيسان ٢٠٠٣ تمكن اللصوص من سرقة عشرات الالاف من القطع الاثرية ، بالاضافة الى جرائم تدمير بعضا منها والمتاجرة ببعض اخر حيث تدر اموالا طائلة وماتزال قضية تهريب الآثار مستمرة بالرغم من ملاحقة القوات الأمنية لهم (موقع الجزيرة نت ، ٢٠١٠).

ما تلا نهب المتحف العراقي نهب وسرقة وتهريب الآثار من أكثر من ١٢٠٠٠ موقع أثري في العراق ، معظمها إما بدون حراسة أو حراسة سيئة للغاية ، وقد دار الكثير من الجدل حول نهب المتاحف والمواقع الاثرية ما إذا كانت منظمة أم عفوية ، وعموماً فإنه لم تكن هناك سرقة واحدة بل ثلاث سرقات في المتحف من قبل ثلاث مجموعات متميزة: المحترفون الذين سرقوا العشرات من الكنوز الثمينة ، اللصوص العشوائيين الذين سرقوا أكثر من ٣٠٠٠ قطعة من مواقع التنقيب ، ومطلعين على القطع الاثرية سرقوا ما يقرب من ١١٠٠٠ ختم اسطواني وقطعة مجوهرات "وتقدر حجم السرقات حوالي ١٥٠٠٠ قطعة (Bogdanos, 2005: 377).

٩- جرائم الاختطاف :

بعد أن تحولت فوضى النهب إلى أنشطة إجرامية منظمة عقب الغزو الأمريكي ، برزت عصابات الخطف وعُد سلاحاً مميزاً للمتمردين والإرهابيين حيث تساعد عمليات الاختطاف على خلق مناخ من الخوف و توفر وسيلة لممارسة الضغط القسري لتحقيق مطالب سياسية (مثل انسحاب الجنود أو العمال من العراق) ؛ كما تسلط الضوء على استمرار عجز الحكومة عن حماية مواطنيها وفرض القانون والنظام ؛ كما يمكن أن تكون مصدراً مهماً ومربحاً لتمويل قضية ما (Cordesman, 2006: 185)

ركزت عمليات الخطف في البداية على أهداف عراقية فقط ثم امتدت إلى الأجانب و غالباً ما صنفت في احدى فئتين - اقتصادية أو سياسية ومع ذلك يمكن تحديد الأنواع التالية من الاختطاف (Williams, 2009: 135):

- الخطف من أجل الربح : هو أبسط أشكال الاختطاف و شاع في العراق عقب الاحتلال الأمريكي مباشرة و كان موجهاً في البداية نحو العراقيين وتضمن ببساطة الحجز والدفع والإفراج. و تعرضت له العائلات الثرية أكثر من مرة ، مع اختطاف متسلسل لأفراد الأسرة. ثم انتشر هذا النوع من الاختطاف في النهاية إلى الأجانب لدفع فدية كبيرة.
- الخطف لأكثر من الربح : حيث يتم إخبار الضحية بمغادرة البلاد أو مواجهة الموت بعد تسليم الفدية ، وكان هذا النوع سائداً في عمليات اختطاف العلماء وأساتذة الجامعات والأطباء ، وعلى الرغم من أن الدافع الأساسي كان الربح ، إلا أن الدافع السياسي

- المرتبط عادةً إما بالتطهير الطائفي أو القضاء على المهن العلمانية وتحويل العراق إلى دولة دينية - قد غطى دافع الربح.

• الاختطاف تمهيدا للقتل. كانت تجري عمليات الخطف الجماعي مقدمة للقتل ، و يكون الغرض من الاختطاف للتطهير الطائفي او الانتقام والقصاص

• الاختطاف لأغراض سياسية. يستهدف كلاً من العراقيين والأجانب ، كما يكون تكتيكا قوياً للترهيب ضمن استراتيجية التطهير الطائفي ، وعند إطلاق سراح الضحايا ، سينقلون غالباً إلى مكان أكثر أماناً أو محاولة مغادرة العراق بالكامل.

١٠ - الفساد السياسي :

بالرغم من تعامل الدراسات مع الجريمة المنظمة والفساد على أنهما ظاهرتان منفصلتان و متميزتان ، إلا أنهما غالباً ما يتشابكان بطرق معقدة، و هذا هو الحال في العراق بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة ظهور الظروف الشاذة بعد انهيار نظام صدام حسين ، وللعواقب الوخيمة التي خلفتها العقوبات لأكثر من عقد لا سيما تدهور القدرات الإدارية والفنية ، فضلاً عن ان ما كان خاضعاً للسيطرة المركزية أصبح فجأة منتشرًا وبحرية تامة، وكانت النتيجة أن العراق تحول بسرعة إلى واحد من أكثر الدول فساداً في العالم فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد لمنظمة الشفافية الدولية ومنذ عام ٢٠٠٧ ، احتل العراق المراتب المتأخرة في تسلسل الدول ١٧٨ قبل الصومال والسودان وميانمار فقط ، ففراغ أعراف الدولة والقواعد القانونية في اعقاب الغزو الامريكي ، والمستويات العالية من انعدام الأمن وعدم اليقين شجعت على التركيز على المكاسب الفورية أو قصيرة المدى ، وانتشار المنظمات الإجرامية والأنشطة الإجرامية ، وكلاهما يتم دعمها وحمايتها بالفساد في الحكومة (Williams,2009:199).

وقد تداخلت أشكال الفساد السياسي مع الانواع الاخرى من الفساد وهي (الرشوة، المحسوبية والمحاباة، الاختلاس (نهب المال العام)، الاحتيال، استغلال المنصب العام) . ويمكن تحديد اشكال الفساد السياسي الذي أصاب العراق فيما يأتي:

أ. تحويل الموارد والايادات: وهو شكل من أشكال الفساد ولا سيما في الاقتصاد الريعي النفطي، وفي اقتصاد كهذا، وفي غياب آليات الرقابة والإشراف الكافية، ثبت في حالات عدة، أن في إمكان النخبة الحاكمة أن تحول مليارات الدولارات من العائدات قبل تسجيلها ضمن ميزانية الدولة أو خزينتها. وبالطبع إن تحويل هذه

العائدات غير ممكن، عادة دون غض الطرف، سلبا او إيجابا من جانب شركات النفط المحلية أو الدولية أو غيرها ومن دون تعاون من جانب المصارف المحلية والدولية في إخفاء هذه التحويلات (دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، ٢٠٠٥ : ٣٨).

ب. التلاعب بالقوانين وانظمة السوق: بما أن الدولة هي المشرفة على تنظيم المناطق وتصنيفها، وعلى إعطاء التراخيص واصدار القوانين والأنظمة فإن النخب الحاكمة يمكنها فعلا كسر القوانين بما يخدم مصالحها. اذ يستطيع السياسيون الفاسدون سن قوانين تلائم مصالح خاصة وفردية، وفي وسع الوزراء إصدار القرارات التي تخدم مصالحهم كما في وسع المسؤولين كسر القوانين بما يحقق منفعتهم ومنفعة أقاربهم وأصدقائهم. وفي وسع المسؤولين أيضا ان يعبثوا بقوانين وأنظمة السوق لإعطاء حقوق احتكارية لهم ولأصحابهم (دليل البرلماني العربي لضبط الفساد، ٢٠٠٥ : ٣٩) ..

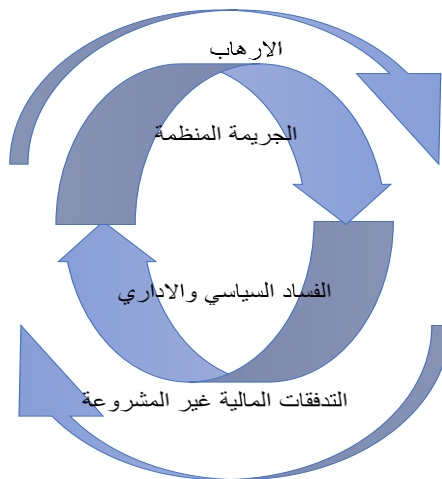
ج. الرشوة الانتخابية: إن سلطان المال وسيطرته أصبح هو الطريق المضمون لمن لا يحظى بأصوات الناخبين إلى مقعد لبرلمان ابتداء بالحصول على ثقة الحزب لترشيحه ومساندته وانتهاءً بشراء أصوات الناخبين فالرشوة الانتخابية تتجلى في ارتشاء الساسة لشراء النفوذ، وتقديم الساسة للرشوة بغرض شراء الأصوات، فالرشوة يمكن أن تحل كل الأشكال القانونية للنفوذ السياسي (اكرمان، ١٩٩٥ : ١٣).

د. الرشوة القضائية: ونقصد بها الرشوة لاستصدار أو تأخير أحكام قضائية، وقد يكون دفع الرشوة وسيلة للتعجيل باستصدار الأحكام في بلدان يتأخر فيها صدور الأحكام وتتراكم فيها القضايا (اليوسف ، ٢٠٠٦ : ٥٨٢).

يتضح مما تقدم بان انتشار ثنائية الجريمة المنظمة مع الفساد السياسي والاداري يتفاعل وينشط في ظل واقع جيوسياسي هش ، والعراق عقب تعرضه للغزو الأمريكي عام ٢٠٠٣ مباشرة يمكن النظر اليه بانه دولة هشة فقدت كل مقومات القوة الجيوسياسية وتضافرت عدة عوامل رئيسية ساهمت بانتشار الجريمة المنظمة ويمكن تحديدها بالنقاط التالية لكي يتم معالجتها وفقا لذلك :

- ١- فرض نظام حرية السوق بصورة فجائية وفرت مجالا ومناخا صالحا للحرية التجارية منح المجموعات الاجرامية فرصة كبيرة لممارسة كافة الأنشطة الاقتصادية والمالية التي لا تصل اليها اجهزة الرقابة .
 - ٢- التحلل التام لقيم المسؤولية القانونية والاجتماعية الذي حصل في العراق نتيجة الحروب والمشاكل الاقتصادية والتصدع الاجتماعي ، افرز مجموعات خارجة على القانون مما ادى الى تفشي الجرائم المنظمة .
 - ٣- الفساد الاداري والمالي للنخب الاجتماعية والأحزاب السياسية الذي ساعد على احتضان أنماط الجريمة المنظمة.
 - ٤- الصراعات الداخلية بين الجماعات السياسية والطائفية من اجل النفوذ والمغانم.
 - ٥- تنامي مجموعات غير منتمية للمجتمع لاهم لها الا الكسب المالي بكل الطرق الغير مشروعة.
- ويمكن تحديد شكل دوامة الفساد والجريمة المنظمة في العراق وما ينتج عنها بعد عام ٢٠٠٣ كما يأتي:
- شكل (٢) دوامة الفساد والجريمة المنظمة في العراق عقب الاحتلال الأمريكي عام

٢٠٠٣



يبين الشكل (٢) دوامة الفساد والجريمة المنظمة التي حصلت في العراق عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣ والتي توضح انتشار الجريمة المنظمة بانماط عديدة في ظل

حاضنة الفساد السياسي والإداري عند حصول هشاشة جيوسياسية (دولة هشّة) تولدت نتيجة الغزو الأمريكي .

وتسعى الحكومات العراقية المتعاقبة للحد من دوامة الجريمة المنظمة والفساد السياسي والإداري من خلال إجراءات قانونية وأمنية داخلية ، والتقدم خارجياً من خلال انضمام العراق إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمنع الجريمة المنظمة في سنة ٢٠٠٧ م ، وبذلك فإن العراق قد أصبح جزءاً من العائلة الدولية المنظمة إلى الاتفاقية ، وهذا ما يوجه العراق تجاه وضع آليات قانونية وإدارية لتفعيل مبدأ النزاهة ومكافحة الفساد الإداري لقمع حاضنة الجريمة المنظمة وتحجيم نشاطات مجاميعها ، كما يحفز انضمام العراق للاتفاقية المذكورة السعي لاستعادة القوة الجيوسياسية للعراق للوصول الى كبح نشاطات الجريمة المنظمة في أراضيه نهائياً ، يذكر ان اتفاقية الامم المتحدة لمنع الجريمة المنظمة قد نصت على ان : " الغرض من هذه الاتفاقية تعزيز التعاون على منع الجريمة المنظمة عبر الوطنية ومكافحتها بمزيد من الفعالية " . (اتفاقية الامم المتحدة للجريمة المنظمة - بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم) ٢٥ الدورة ٥٥ عام ٢٠٠٠) المادة (١) .

يبقى ان نشير اخيراً الى أقرار البرلمان العراقي في ٣٠ حزيران ٢٠١٥ تشريع قانون غسيل الاموال ومكافحة تمويل الارهاب بعد ضغوطات البنك الدولي على الحكومة العراقية وتلويحه بوضع العراق على القائمة السوداء قبل ايام من انتهاء المهلة .

الاستنتاجات والتوصيات:

أولاً : الاستنتاجات

١. للجريمة المنظمة ابعاد متعددة ؛ قانونية واجتماعية وسياسية واقتصادية وجغرافية.
٢. ان لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية بُعد جيوسياسي فاعل ينظر اليه من خلال ارتكابها وتأثيرها في اكثر من دولة.
٣. ينظر الى الدول الهشة بانها بيئة مساعدة لانتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية لاسيما وان تلك الدول معرضة لارتفاع نسب الفساد السياسي والإداري فيها.
٤. ان اهم ما يميز الدول الهشة هو ضعف مؤسساتها ، عدم انتشار الدولة في جميع أنحاء أراضيتها ، نقص البنية التحتية المادية ، ضعف سيادة القانون ، انتشار الفساد ، صلات وثيقة بين الحكومة وجماعات الجريمة المنظمة

٥. ان هشاشة العراق كوحدة دولية سياسية عقب الغزو الأمريكي له عام ٢٠٠٣ ساعد على انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية بأنماط متعددة وبنسب مرتفعة عُدت أحياناً الأعلى في العالم .

٦. ساعدت عوامل محلية في العراق على انتشار الجريمة المنظمة إضافة الى الهشاشة الجيوسياسية وأهمها ضعف الوازع الوطني ، الغموض وعدم اليقين في المستقبل، انهيار منظومة القيم بسبب حصار اقتصادي دام لأكثر من عقد من الزمان.

ثانياً: التوصيات:

١. ضرورة وضع أسس علمية سليمة في مكافحة عوامل انتشار الجريمة المنظمة عبر الوطنية تتبناها الدول كافة وبحسب تشريعاتها الوطنية.
٢. الاهتمام بمبدأ التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة وان تكون الدول جادة في ذلك وان لايتخذ الموضوع كمادة لعقد المؤتمرات والندوات فحسب.
٣. ضرورة التوسع في دراسة البعد الجيوسياسي للجريمة المنظمة وتحليل حالات جديدة في الموضوع لأهمية هذا البعد في الوصول الى رؤية واضحة حول الجريمة المنظمة العابرة للحدود.
٤. من المهم وضع أسس مشتركة لكافة الاختصاصات التي تُعنى بالجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية للوصول الى صيغ رصينة لمكافحتها .
٥. ضرورة وضع استراتيجية توعوية لكافة شرائح المجتمع بدءاً بقادتها وحتى ادنى موظف في مؤسساتها بخطورة التعامل مع منظمات الجريمة المنظمة للحد من انتشارها ما امكن ذلك.

قائمة المصادر:

- ١- اسراء شاكر حسن (٢٠١٨)، اخبار الجريمة المنظمة في الفضاءية العراقية -دراسة على عينة من اخبار الجريمة في الفضاءية العراقية للمدة (٢٠١٧/١٠/١ - ٢٠١٧/١٢/٢١) مجلة الباحث العدد ٢٩.
- ٢- اشراق صباح و هناء عبدالحسين (٢٠١٦) ، الأساليب المستخدمة في غسيل الأموال وطرق معالجتها ، مجلة الحقوق - العدد ٢.

- ٣- تغريد معين حسن المشهدي (٢٠١٩) ، الأثر العسكري للأمن السيبراني في الجغرافية السياسية للدولة، مجلة البحوث الجغرافية - العدد ٣٠.
- ٤- جعفر بهلول جابر الحسيناوي، الابعاد السياسية والاقتصادية للاحتلال الأمريكي للعراق وانعكاساتها على دول الجوار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية -جامعة النهرين ، ٢٠١٣.
- ٥- حامد عبيد حداد(٢٠١٠) ، التداعيات الاقتصادية للاستراتيجية الأمريكية في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، العدد ٤٣.
- ٦- حسون عبيد هجيج و مازن خلف ناصر (٢٠١٤) ، الحماية الجنائية الموضوعية لضحايا الإتجار بالبشر - دراسة مقارنة ، مجلة آداب المستنصرية ، العدد ٦٧.
- ٧- خالد إبراهيم عبد اللطيف ، الإرهاب الدولي ، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠١٠ .
- ٨- خميس هبة الله ، الإرهاب الدولي، ط١، منشورات جامعة الأسكندرية ، ٢٠١٠ .
- ٩- رقيب محمد جاسم الحماوي وعبدالرحمن شامل عبدالرحمن (٢٠٢٠) ، دور الأمم المتحدة في مكافحة الاتجار بالبشر ،مجلة دراسات إقليمية ، العدد ٤٦.
- ١٠- سامر سعدون العامري (٢٠١٩) التلازم بين عمليات الاتجار بالبشر والظاهرة الإرهابية ، مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية - العدد السادس عشر .
- ١١- سعد بن علي الشهراني (٢٠١٤) ، العامل الاقتصادي في الظاهرة الإرهابية ، بحث منشور في المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد ٣٠ ، العدد ٥٩.
- ١٢- سوزان روز اكرمان (١٩٩٥)، الفساد والحكم الرشيد في: الفساد ومبادرات تحسين النزاهة في البلدان النامية، (نيويورك: دارة الحكم، مكتب السياسات الإنمائية، برنامج الأمم - شعبة التطوير الإداري والإنمائي.
- حميد ياسر الياسري (٢٠١٥)، ظاهرة المخدرات و الجريمة المنظمة عبر الوطنية (دراسة في جغرافية السياسة)، مجلة البحوث الجغرافية ،العدد ٢١.
- ١٣- سيف الإسلام شوية (٢٠٠٧) المقاربة السوسيوجغرافية لظاهرة الجريمة، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد ١٢.



- ١٤- صلاح حسن فالح السراي (٢٠١٢) ، الفساد والجريمة المنظمة ، وزارة الداخلية العراقية - مكتب المفتش العام.
- ١٥- طيبة جواد حمد المختار (٢٠٠٨) ، صعوبة الملاحقات القضائية في الجرائم الحاسوبية ، مجلة جامعة بابل ، المجلد ١٥ - العدد ١.
- ١٦- عباس حكمت فرمان الدركزلي (٢٠١٦) الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها، مجلة الجامعة العراقية، مجلد ٣، عدد ١.
- ١٧- عباس حكمت فرمان الدركزلي (٢٠١٦) الجريمة المنظمة واساليب مكافحتها ، مجلة الجامعة
- ١٨- علاء عبد الحسن جبر السيلوي (٢٠٠٩)، الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري، مجلة الكوفة ، العدد ٢.
- ١٩- علي وتوت (٢٠١٧)، ظاهرة الفساد في العراق دراسة تحليلية في سوسيولوجيا ظاهرة الفساد واليات تقليصها، مجلة واسط للعلوم الإنسانية، العدد ٥.
- ٢٠- عيسى لافي الصمادي (٢٠١٦)، استراتيجية مكافحة الجريمة المنظمة في الاطار الدولي والاقليمي -غسيل الاموال انموذجا ، مجلة دراسات قانونية -مركز البصيرة - الجزائر - المجلد ٣- العدد ٧.
- ٢١- فانتن سعيد حميد (٢٠١٦)، ظاهرة غسيل الأموال وانعكاساتها على التضخم في الاقتصاد العراقي، مجلة واسط للعلوم الإنسانية - المجلد ١١ - العدد ٢٣ .
- ٢٢- قاسم الدويكات و خالد بن حمد الفيصل (٢٠١٠)، تحليل نمط توزيع جرائم السرقة في مدينة حائل السعودية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للأداب، المجلد ٧، العدد ٣.
- ٢٣- كنهث كاتزيمان (٢٠٠٨) ، قياس الامن والاستقرار في العراق ، ترجمة مركز العراق للأبحاث، بغداد، ط١ .
- ٢٤- كوثر عباس أموال العراق وسوء الادارة الامريكية، أوراق دولية، العدد ١٤٢، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، ٢٠٠٥.
- ٢٥- مجموعة باحثين (٢٠٠٥)، دليل البرلمان العربي لضبط الفساد، منظمة برلمانيون عرب ضد الفساد.

٢٦- مشاري منوخ مشعل الشعلاني (٢٠١٨) ، الاتجار بالبشر في القانون الكويتي والقانون الأردني على ضوء المعاهدات الدولية ، رسالة ماجستير في القانون العام -كلية الحقوق - جامعة الشرق الأوسط.

٢٧- مصطفى راشد علي (٢٠١٢)، ظاهرة غسيل الاموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي ، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة واسط .

٢٨- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (٢٠١٧)، مشكلة المخدرات والجريمة المنظمة والتدفقات المالية غير المشروعة والفساد والإرهاب - تقرير المخدرات العالمي، نيويورك.

٢٩- نزار عبدالامير الغانمي و حمد جاسم الخزرجي (٢٠١٧)، الفساد المالي والإداري ودوره في تحجيم الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ - المؤتمر العلمي الثالث عشر لكلية القانون - جامعة كربلاء .

٣٠- نوال طارق إبراهيم عبد الرزاق (٢٠١٠) ، الجريمة المنظمة عبر الوطنية (الرشوة الدولية)، مجلة كلية القانون - كلية النهرين - المجلد ١٢ - العدد ١.

٣١- يوسف خليفة اليوسف (٢٠٠٦)، الشفافية ومراقبة الفساد، دراسة حالة الإمارات العربية المتحدة، في مجموعة باحثين: ندوة الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية: مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت .

٣٢- علي الطالقاني، ٢٥٠ مليار دولار خسائر العراق من الفساد والصفقات السرية، مقال على موقع الانترنت، 15/4/2008 www.annabaa.org

٣٣- محمد عماد، العراق في المركز (١٧٠) على مؤشر الفساد العالمي لعام ٢٠١٤، مقال على الانترنت

www.kabarr.net/index.php/articals/index.1.html ١٢/٣/٢٠١٤

٣٤- شذى خليل ، الجريمة المنظمة في العراق : اسرار ومفاهيم ، مركز الروابط للدراسات الاستراتيجية -٣٢٠١٧/١٣-

<http://webcache.googleusercontent.com/search?q=cache:http://rawabetcenter.com/archives/40373>

٣٥- موقع اورينت ، العراق : ازدياد عمليات السطو المسلح في بغداد - ٢٠١٦/١/٣٠

http://orient-news.net/ar/news_show

٣٦- موقع الجزيرة نت ، اثار العراق تجارة تهريب رائجة -٢٠١٠/٦/٨

<http://www.aljazeera.net/news/cultureandar>

٣٧- مؤتمرات الأمم المتحدة <http://www.un.org/ar/art/events/archives.shtml>

٣٨- مجلة المستقبل العربي، (٢٠٠٧)، بيروت- مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد ٣٤٥.

39- A Risk Assessment Instrument for Targeting Law Enforcement Efforts , Department of Justice. USA.

Rodrigo Nieto-Gomez (2013) ,The “New” Face of Transnational Crime Organizations (TCOs): A Geopolitical Perspective and Implications to U.S. National Security , Carley St. Clair -Kiernan Group Holdings-USA.

Juan Carlos Gachúz (2016), Globalization and Organized Crime: Challenges for International Cooperation , Rice University’s Baker Institute for Public Policy , June .

40- Abt Associates (2020) , Research on Facilitators of Transnational Organized Crime: Understanding Crime , Networks' Logistical Support, National Institute of Justice Office of Justice Programs U.S. Department of Justice .

41- Anthony H. Cordesman (2006) , Iraq’s Evolving Insurgency and the Risk of Civil War, Washington, DC: Center for Strategic and International Studies, (CSIS), June 22.

42- Blagoje Grahovac (2012), European perspectives journal, Volume 4, Number (6).

43- Central Intelligence Agency(2009), The World Fact Book, Washington, DC: April.

44- Edward R. Kleemans (2018) , ‘Organized Crime and Places.’ Oxford Handbook of Environmental Criminology ‘Oxford University Press.

45- Federico Varese (2005) , The Russian Mafia: Private Protection in a

46- General Accountability Office (2007), Rebuilding Iraq: Integrated Strategic Plan Needed to Help Restore Iraq’s Oil and Electricity Sectors, Washington, DC: U.S.

- 47- Global Initiative Against Transnational Organized Crime, (2020). CRIME AND CONTAGION - The impact of a pandemic on organized crime.
- 48- Iraq, Adelphi Papers, Vol. 45, No. 3.
- 49- Jay S. Albanese (2004) , The Prediction and Control of Organized Crime:
- 50- Jennifer B. Robinson (2006), Illegal Drug Markets: The Geographic Perspective and Crime Propensity , Western Criminology Review , V.7 , No .(1).
- 51- Klaus von Lampe (2016), Organized Crime: Analyzing Illegal Activities, Criminal Structures and legal Governance , SAGE Publications, Inc.
- 52- Matthew Bogdanos (2005), The Casualties of War: The Truth about the Iraq Museum, American Journal of Archaeology, Vol. 109, No. 3.
- 53- New Market Economy, New York: Oxford University Press.
- 54- Office on drugs and crime (2006) , An assessment of transnational
- 55- organized crime in central Asia , United Nation- New York.
- 56- Phil Williams (2009) , Criminals, militias, and insurgents: organized crime in Iraq , Strategic Studies Institute, U.S. Army War College, 122 Forbes Ave, Carlisle.
- 57- Pierre Hauck and Sven Peterke (2010) , Organized crime and gang violence in national and international law , International review of red cross , Volume 92 Number 878.
- 58- Steven Dudley (2016) , Elites and Organized Crime: Introduction, Methodology, and Conceptual Framework , International development research center .
- 59- Toby Dodge (2006), Chapter One: Order and Violence in Post-Saddam
- 60- U.S. Government Accountability Office (2007), Report GAO-07- 639T, Washington, DC, March 22.
- 61- Yuliya G. Zabyelina (2013), The state and transnational organized crime: a case study analysis of criminal opportunities in the Russian Federation and the United States , a dissertation submitted to the school of international studies, University of Trento in partial fulfillment of requirements for the degree of doctor of philosophy.



United Nations General Assembly(1995), “Ninth United Nations Congress on the Prevention of Crime and the Treatment of Offenders,”.
<http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1995/eres1995-8.htm> .